مجلَّة الجامعة الإسلاميَّة للُّغة العربيَّة وآدابها

مجلَّة عِلميَّة دَوْريَّة مُحكَّمة

أبريل - يونيو
2024م

العدد
12

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ٩٠٧٦-١٦٥٨

النسخة الإلكترونية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ٩٠٨٤-١٦٥٨

الموقع الإلكتروني للمجلة

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

asj4iu@iu. edu. sa

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية

هيئة التحرير

د. تركي بن صالح المعبدي
(رئيس هيئة التحرير)
أستاذ النحو والصرف المشارك بالجامعة الإسلامية
د. خليوي بن سامر العياضي
(مدير التحرير)
أستاذ تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها المشارك بالجامعة الإسلامية
أ.د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية
أ.د. عبدالرحمن بن دخيل ربه المطرفي
أستاذ الأدب والنقد بالجامعة الإسلامية
أ.د. الزبير بن محمد أيوب
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية
د. مبارك بن شتيوي الحبيشي
أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية
د. محمد بن ظافر الحازمي
أستاذ اللسانيات المشارك بالجامعة الإسلامية
د. عبد المجيد بن عثمان اليتيمي
أستاذ أصول اللغة المشارك بالجامعة الإسلامية
أ.د. عبدالله بن عويقل السلمي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الملك عبدالعزيز
أ.د. علي بن محمد الحمود
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
أ.د. عبد الرحمن بن مصطفى السليمان
أستاذ اللّغات والآداب السامية والترجمة بجامعة لوفان – بلجيكا
أ.د. علاء محمد رأفت السيد
أستاذ النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة – مصر
أ.د. سعيد العوادي
أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب بجامعة القاضي عياض — المغرب
د. الزبير آل الشيخ مبارك
(رئيس قسم النشر)

الهيئة الاستشارية

أ.د. محمد بن يعقوب التركستاني
أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلامية
أ.د. محمد محمد أبو موسى
أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر
أ.د. تركي بن سهو العتيبي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
أ.د. سالم بن سليمان الخماش
أستاذ اللغويات بجامعة الملك عبدالعزيز
أ.د. محمد بن مريسي الحارثي
أستاذ الأدب والنقد بجامعة أم القرى
أ.د. ناصر بن سعد الرشيد
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الملك سعود
أ.د. صالح بن الهادي رمضان
أستاذ الأدب والنقد . تونس
أ.د. فايز فلاح القيسي
أستاذ الأدب الأندلسي بجامعة الإمارات العربية المتحدة
أ.د. عمر الصديق عبدالله
أستاذ التربية وتعليم اللغات بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم
د. سليمان بن محمد العيدي
وكيل وزارة الإعلام سابقاً

قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ألا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:
  - عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
  - مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
  - كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
  - مقدّمة.
  - صلب البحث.
  - خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
  - ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
  - رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.
- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	**أثر عاملي النفي والقصر على التحاجج في قصص القرآن الكريم - معجزة صالح عليه السلام أنموذجا** د. نوال بنت سعود بن صالح الفرهود	٩
٢)	**التعريف بضمير الرفع المنفصل في سورة الحشر مواقعه وأسراره البلاغية** د. منيرة بنت مرعي بن راشد الزهراني	٤٩
٣)	**خطاب المرأة المسلمة في الحديث النبوي في ضوء إستراتيجيات الخطاب** د. علاء دسوقي أحمد علي	٩٩
٤)	**مزاعم قصور اللغة العربية بين اللسانيات الشعبية واللسانيات العلمية -دراسة تحليلية نقدية لمفهوم الكمال اللغوي** أ. د. عزمي محمد حمود عيال سلمان	١٤١
٥)	**ملامح التعريف المعجمي عند الأصمعي (ت ٢١٦هـ)** د. منى بنت محمد الشمراني	١٩٣
٦)	**النسق الناسخ قراءة في نسق العصبيّة في شعر الفرزدق** د. صغيّر بن غريّب بن عبد الله العنزي	٢٤٥

الصفحة	البحث	م
٣٠٧	الْقَهْوَةُ وَالْمَقْهى فِي شِعْرِ مَحْمُودْ دَرْوِيش (مُقَارَبةٌ نَقْدِيّةٌ فِي ضَوْءِ نَظَرِيّةِ الِاتِّصَال) د. نورة بنت سعد بن محمّد الشَّهراني	٧)
٣٦١	المجاز وتعدد النسق -دراسة تطبيقية في قصيدة (اللحن الحزين) لرهف المبارك د. علي بن محسن مشعوف	٨)
٤٠٧	تمثلات الحضور البيئي في رواية (الوسمية) لعبد العزيز مشري -مقاربة في ضوء النقد البيئي د. تهاني بنت قليل أحمد الجهني	٩)
٤٤٧	تقنياتُ السَّردِ وجمالياتُ غَزْلِ الذكريات في القصَّةِ القَصيْرةِ جدًا - مجموعة مَنْسِيَّة لشيمة الشّمري نموذجًا د. وفاء أحمد جابر أحمد	١٠)
٥٠١	سيميائية العنوان المركب في رواية (أرق النّار وقلق الماء حكاية مْرا ونصف لصالح بن رمضان) د. عائشة بنت دالش بن حامد العنزي	١١)
٥٥٥	قراءة تحليلية تقويمية للكتاب الثالث من سلسلة العربية للعالم في ضوء معايير إعداد كتب تعليم العربية لغة ثانية د. مشاعل بنت ناصر آل كدم	١٢)

مزاعم قصور اللغة العربية بين اللسانيات الشعبية واللسانيات العلمية

(دراسة تحليلية نقدية لمفهوم الكمال اللغوي)

Allegations of the Deficiency of the Arabic Language between Folk Linguistics and Linguistics
(A critical Analytical Study of the Concept of Linguistic Perfection)

أ. د. عزمي محمد حمود عيال سلمان

أستاذ الدراسات اللغوية بقسم اللغة العربية بكلية العلوم والآداب بجامعة نجران

البريد الإلكتروني: amsalman@nu.edu.sa

الملخص

تهدفُ هذه الدراسة إلى الوقوف على مزاعم القول بـ(قصور العربية)، وهو حكم نقدي قد انبنى عليه ادّعاء بصرامة بنيتها وصعوبتها وعدم نضجها. وخطة البحث تقتضي مبدئيًّا تشكيل تصوّر نظريّ دقيق عن مفهوم (الكمال اللغوي) المقتضي لمفهوم (القصور) أو (النقص)، فهما مفهومان عامّان يقترنان بتصوّرات غامضة وفضفاضة عن تقييم اللغات وتفضيل بعضها على بعض، ولذلك بُنيت عليهما تصورات وهمية مرتبطة بأحكام نقدية مقولبة ومختصرة. فغالبًا ما وَجدتْ تلك التصورات مداخل لها في أشهر المنعطفات التاريخية للدرس اللساني الغربي. وهو ما جعل تتبُّع مفهوم الكمال اللغوي يسلك بتسلسله الزمني مسالك متعددة يُمكن إجمالها في جوانب أربعة على النحو الآتي: الجانب الفكري، والجانب الشكلي، والجانب النظامي، والجانب الشعبي. واللغة العربية، وإن كانت هي المعنية هنا بدرجة أولى، إلا أنها لا تُمثِّل حالة خاصة للمسألة، فهناك لغات كثيرة لا تزال عُرضة للانتقاد والاتهام بالنقص. ومسألة النقد اللغوي برمّتها لا تزال مُشبعة بقدر كبير من الآراء والمعتقدات الشعبية غير المتخصصة.

كلمات مفتاحية: الكمال اللغوي، القصور اللغوي، النقد اللغوي، اللسانيات العلمية، اللسانيات الشعبية.

Abstract

This study aims at examining the allegations of the “deficiency of Arabic language”, an allegation has been made of its rigid structure, difficulty, and immaturity. The research plan, initially, requires the formation of an accurate theoretical conception of the (linguistic perfection) term which requires the concept of (deficiency) or (imperfection), as they are two general concepts associated with ambiguous and loose visualizations about evaluating languages and preferring one over others. Therefore, illusionary visualizations linked to stereotyped and brief critical judgments were built upon them. These visualizations often found their entry points in the most famous historical turning points in the Western linguistic study. This is what made tracing the concept of linguistic perfection follows multiple paths in its chronological sequence that can be summed up in four aspects as follows: the intellectual aspect, the formal aspect, the systematic aspect, and the popular aspect. The Arabic language, although it is primarily concerned here, does not represent a special case of the issue, as there are many languages that are still subject to criticism and accusation of deficiency. The entire issue of linguistic criticism is still full of a large amount of popular, non-specialized opinions and beliefs.

Keywords: Linguistic Perfection, Linguistic Deficiency, Linguistic Criticism, Linguistics, folk linguistics.

المقدمة

إن تعدد اللغات وتنوّعها هو السبب الأساس لوجود ممارسات النقد اللغوي، فالتعدد ذو دلالة واضحة على الاختلاف، وقد أوهم ذلك بوجود تمايز يُبيح وضع مقاييس لحدود تراتبية وتفاضلية بين اللغات، فبما أن اختلاف اللغات يُحدِّد المجموعات البشرية، فإنه يرتبط إذًا بأحكام تقييمية تُحدِّد مكانة كل لغة وطابعها ومستواها بحسب مكانة المجتمع الذي يتكلّمها.

فالمجتمعات البشرية أبنية طبقية بطبيعتها، وهو ما يعني ضمنًا أن انعكاسها على اللغات يرتبط بأحكام نقدية، فالقول بالحرمان اللغوي عادة ما يكون ملازمًا للحرمان المجتمعي. وبحسب كشف البحث في المواقف اللغوية، فإن الأحكام التقييمية للتنوعات اللغوية طبقًا للمقاييس العملية (الوضوح والإبهام) أو الجمالية (أناقة الأصوات النطقية) تضم في العادة تحيّزات غير موضوعية، فالأحكام النقدية وتقييم الاختلاف اللغوي هي أحكام مزاجية؛ أي ليست ثابتة في الزمن أو عند جماعات البشر.

والمثال الذي تنطبق عليه الحالة هنا هو اللغة الإنجليزية، فهي وإن كانت اليوم اللغة العالمية الأولى ولغة العلم! فقد وُصفت في القرن السادس عشر بأنها الأكثر هُجنَة وتحريفًا بين اللغات، حيث يعود أصلها إلى مزيج من البريطانية القديمة مع السكسونية، ويُضاف إلى ذلك استعارات معجمية من لغات أخرى. فقد واجهت الإنجليزية خلال قرونٍ قليلة ارتقاءً دراماتيكيًّا لقيمتها من أكثرها ازدراء وسُخرية إلى

أعلاها مكانة ورفعة(١).

والنقد اللغوي في الواقع هو نشاط مألوف جدًّا منذ آلاف السنين، ولا يُمارسه علماء اللغة وحدهم، بل يُمارسه الفلاسفة والمفكرون والأدباء وكبار المثقفين وكتاب الصحف والإعلاميون والمدرسون، ويُمارسه أيضًا مصنفو المعاجم ومحررو الصحف ومراقبو المطبوعات ...إلخ. واللسانيون في القرن العشرين قد اتخذوا موقفًا مُتحفِّظًا من مسألة النقد اللغوي، فبينما كان الكمال اللغوي وتفاضل اللغات في العصور المبكرة أحد الاهتمامات الرئيسة لهؤلاء المتعاملين مع اللغة بشكل علمي، فإنه لم يعد مناسبًا علميًّا للسانيين المعاصرين أن ينشغلوا بمثل هذا المسعى(٢).

ولكن عدم نظر اللسانيات في مسألة النقد اللغوي يحكم على المسألة بأن تبقى جُزافية تعسُّفيّة، وبالتالي فإن التصدي لما يجب أن تُسهِم به اللسانيات المعاصرة هو أمر ذو أهمية بالغة في تناول الآراء والمعتقدات الشعبية.

والتفاتُ فئة من اللسانيين المعاصرين إلى مسألة النقد اللغوي جعلها تتخذ موقفًا جدّيًّا وجريئًا منتصف ستينات القرن العشرين عندما اجترحت مصطلح (اللسانيات الشعبية) ليكون تيارًا لسانيًّا يتصدَّى لآراء ومعتقدات غير المتخصصين في المواقف اللغوية، فاللسانيون لديهم المنهج الأعمق والعُدّة الأقوى لفهم الطبيعة غير العلمية

(١) يُنظَر: لو فيفن، "اللغة ودارسوها (تاريخ اللغويات)". ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية)، المجلد الثالث (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، (ط١، الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤٢١هـ)، ص٨١٢.

(٢) يُنظَر: كولماس فلوريان، "اللغة والاقتصاد". ترجمة: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة (٢٦٣)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠م)، ص٢٧٣.

للأحكام النقدية. ولذلك فقد وجد اللسانيون أن عليهم تحمّل المسؤولية المترتبة على معرفتهم العلمية.

إن ما يُثير مسألة النقد اللغوي هنا هو ما يُشاع تداوله اليوم من أحكام تقييمية تنتقص من لغات كانت ولا تزال تُعد لغات عالمية، واللغة العربية هي من تلك اللغات التي تتعرَّض للهجوم في وقتنا الحالي. فهنالك ادّعاء وزعم معاصر يقول بقصور العربية وجمودها، وقد انبنى عليه القول بصرامة نحوها وصعوبته وعدم نضجه، وهو ما يُشكِّل قيدًا على فكر العربي(١).

فبالرغم من أن كل لغة تمتلك في بنيتها أنحاء كاملة في إجراءاتها التشغيلية، فإن فئة من الناس ترى أنه حين تُقارَن العربية بالإنجليزية أو الألمانية، وهما لغتان تتميَّزان بكثرة قواعد التحويل والدمج والجمل المعترضة، فإن العربية لا تبدو غنية بأنواع الجمل. فقد تغلَّبت اللغات الأوروبية على فقرها بتطوير ذاتها تطويرًا كبيرًا، بخلاف العربية التي يمنعها قصورها التركيبي من التقدّم والتطوير(٢).

ولا يعلم المرء من أي مكان جُلِب هذا النقد، وعلى أي أساس بُني، فمعظم من درس بنية العربية من غير العرب، رأى أن شبكة العلاقات بين قواعدها قوية البنيان وشديدة الوضوح، وهو ما يُتيح لمستعمليها التعبير بها عن أي فكرة على نحو دقيق، وبشكل يُميِّزها من الأفكار الأخرى. وقد انعكس ذلك على الدرس النحوي العربي الذي يتميز بشهادة بعض الدارسين الغربيين باستقصاء وإتقان أكثر شبهًا بالدرس الذي

(١) يُنظَر: جستس ديفيد، "محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية". ترجمة: حمزة قبلان المزيني، (ط١، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٥هـ)، ص٦١.

(٢) يُنظَر: جستس، "محاسن العربية في المرآة الغربية"، ص٦١.

أُنجز في اللغة السنسكريتية منه بما حدث في اللغات الرومانسية(١).

وقد ارتأتْ الدراسة الوقوف على مسألة مزاعم القول بقصور العربية في بُعدها النظري، وهو ما يُوجب البحث في مفهوم (الكمال اللغوي)، المقتضي ضمنًا لمفهوم النقص والقصور، وجوانبهما المتعددة. فالأحكام التقييمية المتعلقة بالتصنيف التفاضلي للغات ليست وليدة هذا العصر، وإنما هي مسألة قديمة ترجع بأصولها الأولى إلى اليونان الذين لم يروا لغة أكمل من لغتهم. وبقيت تلك الأحكام – على تفاوت في اختياراتها واصطفاءاتها – مستمرة منذ ذلك الحين. وهكذا فقد كانت هنالك أربعة جوانب أساسية لمفهوم الكمال اللغوي، وضعتْها الدراسةُ مرتبة وفق التسلسل التاريخي لأشهر منعطفات البحث اللساني.

وجدير بالذكر أن الباحث – بحسب اطّلاعه – لم يقف على أيّ دراسة علمية سابقة تتناول هذا البُعد التأصيلي للمسألة، فهنالك إشارات للأحكام النقدية المتعلقة بقصور العربية على نحو ما هو ماثل في كتاب: (محاسن العربية في المرآة الغربية) لديفيد جستس، وكذلك في بحث: (التحيز اللغوي: مظاهر وأسبابه) لحمزة بن قبلان المزيني(٢). فهذان بحثان مُهمّان في بابهما، وقد أفادت الدراسة منهما في رصد مزاعم القول بقصور العربية؛ فتلك المزاعم، بشواهدها وأدلتها، كانت هي الباعث الأساس لتناول أصول المسألة وجوانبها المتعددة على نحو لم يُسبَق إليه.

وقد وَضعتْ الدراسة ضمن هدفها المحدد بالبُعد النظري الإجابة عمّا يلي: ما

(١) يُنظَر: جستس، "محاسن العربية في المرآة الغربية"، ص١٩.

(٢) يُنظَر: المزيني حمزة بن قبلان، "التحيز اللغوي مظاهره وأسبابه". مجلة جذور ٥، (٢٠٠١م): ص: ٥٣ – ١٤٠.

هي جوانب مفهوم الكمال اللغوي في تاريخ البحث اللساني؟ وكيف نُظِر لقصور اللغات من منظور تلك الجوانب؟ وهل حدّ ظهور اللسانيات العلمية المعاصرة من إطلاق الأحكام التقييمية التعسفية؟ وكيف يتعاطى اللسانيون اليوم مع الأحكام النقدية المشبعة بالآراء والمعتقدات غير المتخصصة؟ وللإجابة عن ذلك فقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في معالجة المادة العلمية التي يقوم عليها البحث. وتأملُ الدراسة أن يكون فيما تُقدِّمه إضافة علمية إلى حقل اللسانيات العربية.

وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة هي من ضمن دراسات مشروع بحثي يحمل الرمز (NU/RG/SEHRC/12/16)، وهو من المشاريع البحثية المدعومة للمرحلة الثانية عشرة في جامعة نجران، ولهذا فإنني أتحيّن الفرصة لأُزجي جزيل الشكر وعظيم الامتنان لوزارة التعليم ولعمادة البحث العلمي في جامعة نجران/ المملكة العربية السعودية، للدعم المالي والتقني الذي حظيتُ به طيلة إعداد المشروع.

جوانب الكمال اللغوي

هنالك جوانب متعددة لبحث مفهوم الكمال اللغوي، بوصفه المفهوم الأساس لإطلاق أحكام نقدية وتوليد مصطلحات زائفة تحمل تصورات وهمية عن تقييم اللغات وتفضيل بعضها على بعض. فقد خُيّل لكثير من الناس وجود مراتب للكمال اللغوي تصلها لغات وتقصر دونها لغات أخرى، وهكذا فإن مفهوم الكمال اللغوي يقتضي مفهوم القصور والنقص وعدم النضج وغير ذلك من المصطلحات.

ويُمكن إجمال جوانب مفهوم الكمال اللغوي الذي يستتبع ضمنًا جوانب مفهوم القصور اللغوي فيما يلي: الجانب الفكري، والجانب الشكلي، والجانب النظامي، والجانب الشعبي. وهذه الجوانب مجتمعة تكاد تختصر أشهر المواقف النقدية تجاه اللغات في تأريخ البحث اللساني، وهي على النحو الآتي.

١. الجانب الفكري:

تعود فكرة الكمال اللغوي بأصولها النقدية الأولى إلى عصر اليونان، حيث نُظِر إلى اللغة الإغريقية على أنها أكمل اللغات وأتمّها، والباعث على هذه النظرة هو التعصب العرقي، فالغرباء هم برابرة عند أهل أثينا؛ لأنهم لا يتكلمون الإغريقية. ويمكن أن نتصوَّر أن الناس حتى قبل ذلك الزمن كانوا دائمًا، في إدارة الاختلاف اللغوي، ميّالين إلى السُّخرية من عادات الآخرين، وإلى اعتبار أن لغتهم هم هي الأكمل، وهي الأجمل، وهي الأدق؛ أي أنهم كانوا دائمًا ميّالين إلى تحويل اختلاف الآخر إلى نقصان وقصور فيه؛ لأن من المعتاد أن يكون الآخر دائمًا هو صاحب الاختلاف، فما دُمتَ لا تتكلم مثلي، فإذًا أنت تتكلم بصورة ناقصة تُثير السخرية(١).

(١) يُنظَر: كالفي لويس جان، "حرب اللغات والسياسات اللغوية"، ترجمة: حسن حمزة (ط١، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨م)، ص٥٩.

يقول ابن حزم (٣٨٤ – ٤٥٦هـ): "وقد توهّم قوم في لغتهم أنها أفضل اللغات، وهذا لا معنى له؛ لأن وجوه الفضل معروفة، وإنما هي بعمل أو اختصاص، ولا عمل للغة، ولا جاء نص في تفضيل لغة على لغة، فتساوت اللغات في هذا تساويًا واحدًا... وقد غلط في ذلك جالينوس (١٢٩ – ٢١٦م) فقال: إن لغة اليونان أفضل اللغات؛ لأن سائر اللغات إنما هي تُشبه إما نباح الكلب أو نقيق الضفادع ... وهذا جهل شديد؛ لأن كل سامع لغة ليست لغته ولا يفهمها فهي عنده في النصاب الذي ذكر جالينوس ولا فرق"[١].

ويرى سوسير أن كل أمة تعتقد بتفوّق لغتها وتُسرع في عدّ من يتكلمون لغة أخرى بأنهم عاجزون عن الكلام، فالكلمة اليونانية Barbaros (بربري) تعني: (الشخص الذي يتلعثم)، ومثلها الكلمة اللاتينية Balbus بالمعنى نفسه، أما في روسيا فإن الألمان يوصفون بأنهم Nemtsy أي: (بُكم)[٢].

وفي مطلع التواصل البشري كانت التعددية اللغوية هي المسيطرة، وقد قام التواصل بوضع البشر في موضع صراع لساني دائم، فالجماعات الأولى التي كانت تتواصل فيما بينها هي في مواجهة دائمة مع لغات الآخرين، في مواجهة الاختلاف النطقي، وفي مواجهة مشكلات التفاهم، في مواجهة تعدد اللغات واحتقار الشكل اللغوي الذي يأتي به الآخر. وكما هو معروف، فإن اليونانيين قرروا بكل بساطة أن جميع الذين لا يتكلمون اللغة الإغريقية لا يتكلمون لغات حقيقية، وإنما يُصدرون نباحًا أو نقيقًا أو مجرد قرقرة في أحسن الأحوال، وأنهم إذًا برابرة. وسواء أتعلّق الأمر باحتقار أيديولوجي للغة الآخر أم بالرغبة في قتلها، فإن التعصب اللغوي محفور في تاريخ البشرية منذ عهودها

(١) ابن حزم علي بن أحمد (ت:٤٥٦هـ)، "الإحكام في أصول الأحكام". تقديم: إحسان عباس، (ط١، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣م)، ١: ٣٢.

(٢) يُنظَر: المزيني حمزة بن قبلان، "التحيز اللغوي مظاهره وأسبابه"، ص٦٨.

الأولى(١).

وقد بدأت فكرة الكمال اللغوي تأخذ طابعًا فكريًّا فلسفيًّا بعد أن كانت ذا طابع عرقي، فتتبُّع الجانب الفكري لمقولة الكمال اللغوي يمكن رصده لدى أصحاب الاتجاه العقلاني الذين أكدوا العلاقة التي تربط اللغة بالعقل، فقد سُمُّوا هؤلاء بالعقلانيين، وهؤلاء العقلانيون لا ينحصرون في زمن معيّن، فهم يقعون على امتداد طويل يبتدئ بأفلاطون، ثم ديكارت (١٥٩٦ – ١٦٥٠م)، فنحاة بور رويال في القرن السابع عشر، ثم فيلهلم فون همبولت (١٧٦٧ – ١٨٣٥م)، فتشومسكي في الوقت المعاصر، وهكذا يستمرون عبر العصور.

فهناك إذًا تقليد عريق، يُمثِّله ديكارت وتُمثِّله بور رويال والنحو الفلسفي حتى العقود الأولى من القرن التاسع عشر، وأعادت القواعد التوليدية إحياءه في النصف الثاني من القرن العشرين، أو هي بالأحرى أعطت هذا الإحياء بريقًا جديدًا، فعندما وضع تشومسكي كتابه (اللسانيات الديكارتية) أراد أن يُحدِّد مجموعة من الأفكار والاهتمامات التي ظهرت في تقاليد النحو الكلي أو النحو الفلسفي الذي تطور عن كتاب (النحو العقلاني العام). والقول بأن النحو الكلي ينزع إلى أصل ديكارتي هو من المتفق عليه عند القدماء، فنظرية بور رويال للنحو هي فرع للنزعة الديكارتية(٢).

وهكذا شغل الفلاسفة أنفسهم طويلًا بأسئلة من مثل: في أي شيء يكمن جوهر اللغة؟ وكيف يمكن تعريفها تعريفًا دقيقًا؟ وكيف تُنجَز ظاهرة التفاهم المتبادل؟ وما عسى أن تكون طبيعة (اللغة الكاملة) من المنظور الفلسفي؟ وغير ذلك من الأسئلة.

---

(١) يُنظَر: كالفي، "حرب اللغات والسياسات اللغوية"، ص٥٨ – ٦٠.

(٢) يُنظَر: تشومسكي نعوم، "اللسانيات الديكارتية – فصل في تاريخ الفكر العقلاني". ترجمة: حمزة قبلان المزيني، (ط١، عمّان: دار كنوز المعرفة، ٢٠٢٢)، ص١٤٩، ١٥٠.

وقد اكتسب هذا الاهتمام حافزًا أقوى في الحقبة التي كان الناس فيها يواصلون بحثهم عن اللغة الكاملة. ولكي يُنظِّموا البنية المنطقية للغة الفكر بأقصى قدر مستطاع من الدقة لم يكن أمامهم سوى أن يوثِّقوا صلتهم ببنية اللغة الإنسانية التي هي أكمل أداة للتواصل ابتُكرت حتى الآن(١).

فأصل الحكم على اللغة بالكمال يتعلَّق بقدرتها على التعبير عن أدقّ الأفكار، ويؤكد ديكارت أنه لا يوجد إنسان يبلغ حدًّا أدنى من عدم الكمال حتى إنه لا يستعمل اللغة للتعبير عن أفكاره، ولا يوجد حيوان يبلغ من الكمال ما يجعله يستعمل إشارة لجعل الحيوانات الأخرى تفهم شيئًا لا صلة له بانفعالاته. ويستعمل البشر الكلام مهما كانوا عليه من الغباء أو الخلل العقلي، حتى إن لم يكن لديهم ألسنة أو أعضاء نطق. ومن هنا يمكن أن تؤخذ هذه الأشياء على أن البشر على اختلاف ألوانهم وأعراقهم يمتلكون لغات كاملة للتعبير عن أفكارهم، فالكلام الحقيقي الذي هو سمة للبشر عن باقي المخلوقات لا يكون إلا كاملًا(٢).

وبالرغم من القول بكمال اللغة البشرية، فقد شاعت آراء ترى أن أكثر اللغات تعجز عن التعبير عن أفكار معقدة؛ لفقدانها قواعد نحو منطقية بما فيه الكفاية، بعكس لغات قليلة تُعدُّ وسيلة مثالية لتشكيل أعمق الأفكار الفلسفية وأدقّها، ولكونها لغات منظمة تنظيمًا ملحوظًا قد يكون السبب في كون الناطقين بها منظمين فكريًّا، فبنيتها التركيبية هي أحد أسباب ميولاتهم الفلسفية إلى بناء الأنظمة الفكرية. بينما يكون فكر الناطقين بلغات قاصرة هو أكثر قبولًا للغموض وانعدام النظام، وذلك يعود إلى غرابتها

(١) يُنظَر: إفيتش مليكا، "اتجاهات البحث اللساني". ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، (ط١، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م)، ص٣٤٥، ٣٤٦.

(٢) يُنظَر: تشومسكي، "اللسانيات الديكارتية"، ص١٥٩ - ١٦٢.

وتسيّب بنيتها التركيبية التي أهلكت عقولهم(١).

لقد تغلغلت تقاليد الماضي في التراث النحوي للقرنين السابع عشر والثامن عشر، فظلت فكرة منطقية اللغة لزمن طويل هي الدعامة النظرية الأساسية للنحو. وقد مثّلتها في الغالب عن جدارة الأعمال التي أُنجزت في مركز الدراسات النحوية في بور رويال. وكان هذا المركز هو الذي نشر عام ١٦٦٠ الكتاب الشهير: (النحو العقلاني العام). وقد عبّر هذا الكتاب عن القاعدة الأساسية لنحاة بور رويال تعبيرًا صريحًا: فهم يرون أن النماذج النحوية ينبغي عليها أن تتطابق بقدر المستطاع مع متطلبات المنطق. ولمّا كان المنطق منطقًا واحدًا وجامعًا ومشتركًا بين البشر، كان من الممكن بناء نظرية نحوية جامعة تناسب جوهر كل اللغات في العالم. فقد استُخدم نحو بور رويال نموذجًا في القرن الثامن عشر لوضع نظريات نحوية فلسفية؛ أي وضع أنظمة نحوية جامعة مؤلفة وفقًا لأسس منطقية عامة(٢).

ولم ينشد نحاة بور رويال تفسيرًا عامًّا لكل قواعد اللاتينية، متجاهلين اللغات الأخرى، ولكنهم حاولوا أن يكشفوا عن وحدة القواعد التي ترتكز عليها القواعد المستقلة للغات المختلفة في دورها في التفكير الاتصالي الذي يشتمل هو نفسه على الإدراك والحكم والتعليل(٣).

فقد بدأت الأبحاث الأكاديمية بشأن (قواعد النحو العالمية) تروج منذ القرن

---

(١) يُنظَر: دويتشر غاي، "عبر منظار اللغة (لِمَ يبدو العالم مختلفًا بلغات أخرى؟)". ترجمة: حنان عبد المحسن مظفر، سلسلة عالم المعرفة (٤٢٩)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٥م)، ص١٨، ١٦٦.

(٢) يُنظَر: إفيتش، "اتجاهات البحث اللساني"، ص٣٧.

(٣) يُنظَر: روبنز روبرت هنري، "موجز تاريخ علم اللغة في الغرب". ترجمة: أحمد عوض، (سلسلة عالم المعرفة (٢٢٧)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٧م)، ص١٨٢، ١٨٣.

السابع عشر، بيد أن عالم تلك القواعد كان محدودًا؛ فعدد الألسنة الجديرة بالاهتمام كان تسعة: اللاتينية، والإغريقية، والإيطالية، والإسبانية، والفرنسية، والعبرية، والآرامية، والسريانية، والعربية(١).

فقد قام نحاة بور رويال بمحاولة أصيلة لكتابة قواعد عامة مستشهدين بأمثلة من اللاتينية واليونانية والعبرية واللغات الأوروبية الحديثة، أرادوا أن يرجعوا هذه القواعد العامة إلى الخصائص العمومية المزعومة للغة. إذ كان هدف أفكار فلاسفة حركة التنوير الفرنسية وأسلافهم التقليديين وأتباعهم هو استنباط الخصائص الكونية للغة، مما كان معروفًا أو من المفترض بأنه معروف بالخصائص الكونية للعقل البشري(٢).

إذًا هنالك بنى منطقية عالمية تُتيح لكل من لديه فكرة واضحة مهما يكن عمقها أن يُعبِّر بلغته ولو لم تكن لغته هي اللغة الإغريقية أو اللاتينية، بل إن إحدى المفارقات الواضحة هي أن الأعمال الأصلية الصادرة عن بور رويال قد كُتبت باللغة الوطنية، فقد عُدَّت اللاتينية لغة مشوهة ومصطنعة وضارة بعملية استخدام التفكير الواضح والفطرة السليمة(٣).

فهذا التصور لعقل إنساني ذي قوانين ثابتة لا تتحرك ومتماثل تمام التماثل في كل الأرجاء، كان محل تسليم الجميع في ذلك الحين. ويبدو أنه كان مرتبطًا بفكرة الانعتاق من اللغة اللاتينية، فإذا كان العقل متماثلًا لدى البشر، فإن مسألة التفكير بواسطة اللغة اللاتينية أو إحدى اللغات الرومانسية لا يعدو أن يكون أمرًا شكليًّا لا علاقة له

---

(١) يُنظَر: دويتشر، "عبر منظار اللغة (لِمَ يبدو العالم مختلفًا بلغات أخرى؟)"، ص١٥٢.

(٢) يُنظَر: ليونز جون، "اللغة واللغويات". ترجمة: محمد إسحاق العناني، (ط١، عمّان: مؤسسة رلي للنشر، ١٩٩١م)، ص٢٧٦.

(٣) يُنظَر: أتكيسن جين، "اللغة والعقل (اللغويات النفسية)"، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب: (الموسوعة اللغوية)، المجلد الثاني (مجال اللغة الأوسع)، (ط١، الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤٢١هـ)، ص٢٤.

بجودة التفكير وقوته[١].

فنحن إذا علمنا أنه قد أمكن للغات أخرى من نوع آخر أن تُوفي بالحاجات المتنوعة التي تطلبتها أفكار لا تقل عن الأفكار الإغريقية ثراء وتعقيدًا، رأينا أنه من العبث أن نبحث عن المثل الأعلى للكمال اللغوي في نوع من اللغات دون سواه. وقد يكون من المُسلِّي أن يقوم إنسان بالبرهان على أن اللغة التي كتب بها هوميروس (القرن الثامن قبل الميلاد) وأفلاطون وأرخميدس (٢٨٧ – ٢١٢ق.م) تفوق لغة شكسبير (١٥٦٤ – ١٦١٦م) ونيوتن (١٦٤٣ – ١٧٢٧م) وداروِن (١٨٠٩ – ١٨٨٢م) أو تتخلَّف عنها. فقد أمكن لكل هؤلاء أن يُعبِّروا تعبيرًا تامًّا عمّا أرادوا التعبير عنه، ولكن بوسائل مختلفة. وكلهم يتساوون في الفضل؛ لأن كلًّا منهم أمكنه أن يجد في لغته العبارة المساوية لفكرته. والواقع أنه لا توجد إطلاقًا لغة قد قصّرت عن خدمة إنسان سويّ عنده فكرة يُريد التعبير عنها[٢].

ويقول ديكارت في (حديث المنهج): "أولئك الذين يفكرون خير تفكير، ويهضمون أفكارهم خير هضم ليجعلوها واضحة مفهومة، يستطيعون دائمًا أكثر من غيرهم أن يُفهِموا الآخرين آراءهم، ولو لم يتكلَّموا غير البريتانية السُّفلى". فلا ننصت إذًا إلى أولئك المؤلفين العاجزين الذين يحمِّلون لغاتهم مسؤولية النقص الذي في مؤلفاتهم؛ لأنهم هم المسؤولون على وجه العموم عن هذا النقص. فقد يكون من حُسن طالع الكاتب أن يجد أمامه تقاليد يسير عليها، وأن يستعمل لغة قامت بتحضيرها وصقلها سلسلة طويلة من الكُتّاب[٣].

---

(١) فندريس جوزيف، "اللغة". ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، (ط١، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤م)، ص١٥٣، ١٥٤.

(٢) فندريس، "اللغة"، ص٤٢٠، ٤٢١.

(٣) فندريس، "اللغة"، ص٤٢١.

فقيمة اللغات من الناحية النفعية أو الجمالية لا يصحّ أن يكون لها حساب في الكلام على تقدُّم اللغة، فموهبة الكُتَّاب تستطيع في حقبة من النشاط الأدبي القوي والرخاء الوطني والسيادة السياسية، أن تخلع على اللغة درجة من الكمال تكاد تكون مطلقة، وبالتالي حالًا من الهيبة تفرضها على الكون بأسره. فينبغي إذًا في الكلام عن مسألة كمال اللغة أن نغض النظر عن مثل هذا التقدُّم المؤقّت الذي قد تُصادفه هذه اللغة أو تلك(١).

فمثل هذه اللغات، وإن كانت لغات متقدمة في زمانها، إلا أن اختيارها لغة للفكر أو العلم لا علاقة له على الإطلاق بأيّ ميزة من ميزاتها البنيوية المتأصلة؛ إذ ليس هنالك توافق عجيب بين بنية لغة معينة وأشياء علمية أو فكرية. فمن الممكن أن تقوم أي لغة أخرى بما قامت به الإغريقية أو اللاتينية أو العربية أو الإنجليزية أو غيرها في مجال الفلسفة والعلم(٢).

ويترتب على هذا أنه يمكن لكاتب عظيم أو مفكر عظيم أن يُعدِّلا من (طابع) اللغة ويُغنيا طرائق التعبير فيها من غير أن يُؤثِّرا على بنيتها النحوية (شكلها). فطابع اللغة لا شكلها هو الذي يعكس الإبداع الحقيقي بمعنى أعلى؛ أي بالمعنى الذي يشهد بالقيمة والجدّة كذلك(٣).

وقد اقترح همبولت تمييزًا مهمًّا بين (شكل) اللغة و(طابعها). ويبدو من استعماله لهذا المصطلح أن طابع اللغة تُحدِّده الطريقة التي تُستعمل بها، لا سيما في الشعر والفلسفة، وهنا يجب تمييز طابع اللغة الداخلي من بنيتها التركيبية والدلالية اللتين تعودان

(١) يُنظَر: فندريس، "اللغة"، ص٤٢٢.

(٢) يُنظَر: مونتغمري سكوت، "هل يحتاج العلم إلى لغة عالمية – اللغة الإنجليزية ومستقبل البحث العلمي". ترجمة: فؤاد عبد المطلب، سلسلة عالم المعرفة (٤١٩)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٤م)، ص٥٤.

(٣) يُنظَر: تشومسكي، "اللسانيات الديكارتية"، ص٢٠١.

إلى الشكل لا إلى الاستعمال. وسوف يُدخل الزمنُ في اللغة غالبًا ما لم يكن فيها من قبل، ويُدخل ذلك من غير إحداث تغيير في أصواتها، وأقل من ذلك في أشكالها وقوانينها، ويُنجز الزمنُ ذلك كله من خلال تنامي الأفكار التطورية وتصعيد قوى الفكر وقدرة أكثر عمقًا للتعبير عن دقائق الشعور(١).

فهنالك خصائص تنطبق على شكل اللغة (بنيتها التركيبية) ولا تنطبق على طابعها (أسلوبها وطرائق تعبيرها)، والعكس أيضًا صحيح، ومن ذلك أنه ليس بالإمكان تفسير الاختلافات بين (اللغات) بمصطلحات التراتبية، فمفهوم (اللغة الكاملة) أو (اللغة المتقدمة) لا يتضمن أي محتوى فعلي أو فكري، والأمر بخلاف ذلك في (الخطابات)؛ إذ يمكن أن تُفسَّر بمصطلحات التراتبية، والحالة الأوضح هي حالة (الحقيقة)، فهنالك خطاب يحمل قيمة الحقيقة، وهنالك خطاب يخلو منها، فالمتكلمون في خطاباتهم لا يقولون الشيء كما هو، وليس هذا بالأمر السهل، فكل متكلِّم يملك طبعه الخاص وميله وذوقه وأهواءه التي تحمله على المبالغة أو التلطيف.

فلا يكفي أننا نتلقَّى اللغة جاهزة كاملة كما هي، فنحن نوظِّف في خطاباتها أفكارًا مختلفة بحسب الأشخاص، فخطاباتنا تتغير معنا وأفكارنا التي تحملها قد تُصبح ملتبسة علينا، فلا نعود نفهم ما قُلناه، فالمتكلم يعيش هشاشة وقصورًا في طرائق التعبير وليس في اللغة، فانعدام الكمال جزء من الخطاب ومرتبط بممارسات التعبير، وليس جزءًا من اللغة. فهنالك إذًا جدوى من الحديث عن قيمة الحقيقة في الخطابات، ولكن لا جدوى من التحدُّث عن قيمة الحقيقة في اللغة. وبالطريقة ذاتها يمكن لخطاب ما أن يكون أكثر عقلانية من خطاب آخر، ولا معنى من تأييد فكرة أن لغة ما هي أكثر عقلانية من لغة أخرى.

فكل اللغات قد بلغت درجة عالية من الكمال، وهي ملائمة للقيام بالتحليلات

---

(١) يُنظَر: تشومسكي، "اللسانيات الديكارتية"، ص٢٠١.

الفكرية والعلمية، وإذا لم ترجع لغة ما بالفائدة إلى جميع العقول، فسبب هذا هو غياب المعرفة الجيدة بها. فهنالك إذًا موقف واضح الرؤية، وهو أن كل لغة بشرية هي لغة كاملة ومكتملة، وتَعِد بتوسُّع مستمر في إمبراطورية الحقيقة بفضل عقولٍ وطرائق تعبير تزداد منهجية أكثر فأكثر(١).

وهكذا فليس هناك أي لغة غير مؤهلة للتعبير عن الفكر الحقيقي أو عن أعمق الأفكار مهما تكن. ولا يوجد أي دليل على أن أي لغة قد تمنع متحدثيها من التفكير في أي شيء، فنحن لا نستطيع البحث عن التأثيرات التي تُسبِّبها اللغة الأم بما تسمح به اللغات العديدة من أفكار لمتكلميها. وأي قصور في قدرة اللغة على التعبير عن فكر ما، فإنما يعود إلى خلوّها من مصطلحات معينة، وتلك يمكن استعارتها، تمامًا كما فعلت جميع اللغات الأوروبية التي استعانت باللاتينية للتعبيرات الفلسفية، والتي من جهتها استعانت بالإغريقية بشكل أساسي(٢).

وكل ما سبق يقودنا للحديث عن مسألة العلاقة بين العربية والأفكار الحقيقية، فهي من حيث المبدأ مسألة طريفة، وهي مثال مُحيِّر للمسألة العويصة المتعلّقة بالعلاقة بين الفكر واللغة بصفة عامة. فمن الصعب أن يُقال شيء مُحدَّد عنها، وذلك لطبيعة الفكر غير المُحدَّد. فإذا كان المنتمون إلى جماعة لغوية واحدة يبدو الواحد منهم كأنه يُنكر امتلاك الآخر فكرًا حقيقيًّا، فمن الأوضح أن تحديد الفكر المتعدد المستويات عند مجموعة لغوية كاملة تُعد بالملايين وتنتمي إلى دول عديدة، سيكون ضحية لكثير من الصعوبات المنهجية(٣).

---

(١) يُنظَر: ديكرو أوزوالد وسشايفر جان ماري، "القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان". ترجمة: منذر عياشي، (ط١، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٣م)، ص٢٩٨.

(٢) يُنظَر: دويتشر، "عبر منظار اللغة (لِمَ يبدو العالم مختلفًا بلغات أخرى؟)"، ص١٨، ١٩.

(٣) يُنظَر: جستس، "محاسن العربية في المرآة الغربية"، ص٥٦، ٥٧.

وعدم التمييز بين شكل اللغة وطابعها قاد إلى افتراض أنه ما دام أن اللغة العربية ملائمة بقدر كبير للبلاغة (الخطابة)، فلا يستطيع العرب تبعًا لذلك أن يُفكِّروا تفكيرًا صادقًا وحقيقيًّا. ومهما يكن الموقف الذي قد يُسوِّغ إطلاق مثل هذا الادِّعاء، فإنه لا يُعقَل أن نقول: إن لغة ما ملائمة للخطابة بأكثر من معقولية القول: إن لغة ما ملائمة للسوناتات (المقطعات الشعرية المعروفة في الشعر الإنجليزي)؛ ذلك أن من الصعب تخيُّل وجود لغة تتسم بالعجز والقصور حتى يصل بها الأمر إلى عدم إمكان استعمالها بطريقة خطابية أو بلاغية؛ إذ إن التطور المدهش للغات المولَّدة من بداياتها الهزيلة يوحي بأنه يمكن حتى عندما يكون الأصل متواضعًا أن تكون له القدرة على أن يغتني بسرعة. زيادة على ذلك فإن الخطابة مُلبِسة بشكل ضار، ومن الواضح أنه لا يمكن أن توصف لغة بهذه الصفة بمعناها غير اللغوي؛ أي بمعنى (الجعجعة)، وأما بمعناها اللغوي فتعني الكلمات المُجنّحة، وهي من الأشياء الممتازة إذا ما اقترنت بالأفكار الرزينة المهمة(١).

ويتهم شوبي العرب بالغرام بالتلعّب بالكلمات على حساب الفكر، ويذكر مثالًا على الاهتمام المبالغ فيه بالشكل اللغوي، القصة التي تُضرب مَثلًا على أدب التوقيعات، حيث يُروى في كُتب الأدب أن أحد الخلفاء وردته رسالة من قاضي (قُمّ) في بلاد فارس، فجلس يتفكّر ماذا يوقّع على رسالته، فكتب: (أيُّها القاضي بِقُمّ قد عزلناك فقُم). وكان هذا القاضي يقول إذا سئل عن سبب عزله: أنا معزول السجع من غير جرم ولا سبب(٢). غير أنه ينبغي ألا نجعل من هذه النكت والطرائف النادرة دلائل على التلعب بالكلمات على حساب الفكر.

فكتابة بعض الناثرين العرب فقرة كاملة باستعمال حروف ذات أشكال معينة فقط، هو أمر يؤدي بالتأكيد إلى حجب الرسالة التي يُريد أن يوصلها، لكن هذا نفسه

(١) يُنظَر: جستس، "محاسن العربية في المرآة الغربية"، ص٥٦.

(٢) يُنظَر: جستس، "محاسن العربية في المرآة الغربية"، ص٦٢، ٦٣.

هو ما يحصل حين يُستعمَل الشعر السداسي الذي يُسمَّى: (sestina). غير أن وسائل التسلية مثل هذه، لا ينجم عنها الحد من قدرة المتكلم على التفكير. زيادة على ذلك لا يمكن أن نعد التلعب بالكلمات والتفكير الجاد أمرين لا يمكن الجمع بينهما، ولك أن تقارن بشكسبير أو هوبكنز(١).

ومقارنة شوبي للتلعّب بالكلمات بالجمل المفككة التي يقولها المصابون بانفصام الشخصية هو أمر يُضعف حجّته؛ ذلك أن السبب هنا هو أن العقل في هذه الحال هو الذي يؤثِّر على اللغة. فيُمكن في مثل هذه الحال أن ينتمي الفرد إلى لغة تتسم بالمنطقية والوضوح، ومع ذلك لا يزال من الممكن له أن يكون عرضة للإصابة بالجنون(٢).

ومن وجهة نظر لسانية فيُمكن نقض المقولة التي تربط الفكر ببنية لغات بعينها من خلال التمييز بين (لغة التفكير) و(لغة الكلام). فبني الإنسان لا يفكرون بالعربية أو الإنجليزية أو الصينية، بل يفكرون بلغة للتفكير، فلا تبدو أفكارنا التي نُعبِّر عنها سوى ملامح بسيطة لتفكيرنا.

وبالتالي فإن نقد شوبي للغة العربية واتهامها بالقصور التركيبي وشلّ فكر العربي، الذي يَتمثَّل من وجهة نظره في بُعد البنى التركيبية عن البنى العقلية، لا يُمكن قبوله في ضوء الدراسات الحديث التي تُثبت استقلال لغة التفكير عن لغة الكلام؛ إذ ليس هنالك مسافة قُربٍ أو بُعدٍ بين اللغتين يُقاس من خلالها كمال العربية أو قصورها.

ويُظهِر الناس الذين يُعانون من الحبسة، وهي عدم القدرة على الكلام بسبب آفة في الدماغ، استقلال الفكر عن الكلام؛ إذ كثيراً ما يبدو من يُعاني من الحبسة كأنه يمتلك فكرة يحاول التعبير عنها، ولكن ينقصه الكلام الذي يُجسِّد به هذه الفكرة. وعلى

(١) يُنظَر: جستس، "محاسن العربية في المرآة الغربية"، ص٦٢.
(٢) يُنظَر: جستس، "محاسن العربية في المرآة الغربية"، ص٦٣.

النقيض من ذلك مناجاة المصاب بانفصام الشخصية لنفسه والمحاكمات الذهنية الخارجة عن السيطرة والتحليقات الغنائية المغالية، كلها تنتمي إلى المقول مثلها مثل أكثر الخطابات عقلانية وأكثر النصوص قابلية للتحليل(١).

فالأشخاص الذين تعطّلت قدراتهم الإدراكية إثر خلل دماغي يُمثِّلون عمومًا اضطرابات منفصلة، فبعض قدراتهم فحسب تكون معطلة، بينما يكون بعضها الآخر سليمًا. وهناك انفصال مذهل بين اللسان وميادين إدراكية أخرى قد أصبحت بدهية منذ زمن طويل. فبعض الرضوض الدماغية تستطيع أن تُحدث فقدانًا للسان من غير مساس بالملكات الأخرى؛ نجد بعض المرضى الذين انعطبت لغتهم، ولكن قدراتهم على معرفة الأشياء بصريًّا لا تزال سليمة، كما نجد، على العكس من ذلك، مرضى احتفظوا بلسان سليم بينما معرفتهم بالأشياء قد تعطلت، ويبدو أن أذهان كثير من المصابين في أدمغتهم بنوع من العطب تحوي قدرة نحوية على قدر لا بأس به من الكفاءة.

وكذلك، فإن القدرات الحسابية والاستدلالية أو حتى القدرات الموسيقية، تستطيع أن تبقى سليمة عند مرضى أصيبوا بالحبسة. وعلى العكس من هذا، فإن بعض المختلين عقليًّا ليستطيعون أن يُظهروا عجزًا إدراكيًا شديدًا، بينما قدراتهم اللسانية تكون نسبيًّا في معزل عن هذا. ومن هنا، فإن ملاحظة هذا الانفصال المزدوج ليدعو إلى النظر إلى اللسان بوصفه نسقًا لمعالجة مستقلة نسبيًّا ومتميزة عصبيًّا من الوظائف الإدراكية الأخرى ذات المستوى العالي(٢).

فقد أقنعتنا التجارب بأن لغة التفكير (اللغة العقلية)، يمكن أن يُنظر إليها لا على أنها كلام منقوص منه الصوت، بل ينبغي أن تُعد وظيفة كلامية منفصلة فصلًا تامًّا.

---

(١) يُنظَر: حجاج كلود، "إنسان الكلام (مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية)". ترجمة: رضوان ظاظا، (ط١، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٣م)، ص٣٣٩.

(٢) يُنظَر: ديكرو وسشايفر، "القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان"، ص٣١٧.

وسمتها المميزة الرئيسة هي تركيبها النحوي الخاص، إلا أنها إذا قيست بالكلام الخارجي ظهرت لغة داخليّة غير مترابطة ولا مكتملة(١).

ويبدو أن اللغة العقلية شبيهة بهذه اللغات كلها؛ إذ يمكن أن تحوي رموزًا للمفاهيم، وترتيبات للرموز تُقابل من فَعَل ماذا بمَن. ويمكن القول هنا إن متكلمي اللغة العربية أو الإنجليزية يفكرون مستخدمين شكلًا مبسطًا ومفصلًا من لغة تُشبه العربية أو الإنجليزية. ولكي تتمكن هذه اللغات الصورية من القيام بالتفكير بصورة وافية فإنه يجب أن يُشبه بعضها بعضًا شبهًا أكبر من شبه أي واحدة منها بالشكل المتكلم لها، بل الراجح أن اللغات العقلية واحدة، وذلك ما يعني وجود اللغة العقلية الكلية. فمعرفة لغة ما تعني إذًا معرفة كيفية ترجمة اللغة العقلية إلى سلاسل من الكلمات والعكس(٢).

ولنا أن نسأل عند هذا الحدّ عن أثر هذا التصور للغة على مفهوم (القصور التركيبي) للغة العربية لدى شوبي وغيره، فبما أن الحياة العقلية تسير باستقلال عن اللغات المعيّنة فإن إنتاج اللغة العقلية وتوليدها سيستمر حتى إن لم تُترجم إلى لغة محكية وسيستمر توليد المفاهيم والأفكار حتى إن لم يكن لهما أسماء محكية تُميّزهما، ونستدل من هذا على أن قصور اللغة العقلية لا يكون بسبب من اللغة المحكية وإنما يكون فقط بسبب نقص في القدرات الذهنية، ونقص القدرات الذهنية لا يؤثّر دائمًا على اللغة المحكية، فالبشر، كما يقول ديكارت، يستعملون الكلام مهما كانوا عليه من الغباء أو الخلل العقلي حتى إن لم يكن لديهم ألسنة أو أعضاء نطق(٣).

(١) يُنظَر: فيكوتسكي ليف، "الفكر واللغة (النظرية الثقافية التاريخية)"، ترجمة: عبد القادر قنيني، (ط١، الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ٢٠٠٣م)، ص٢٥٠.

(٢) يُنظَر: بنكر ستيفن، "الغريزة اللغوية (كيف يبدع العقل اللغة؟)"، تعريب: حمزة قبلان المزيني، (ط١، الرياض: دار المريخ للنشر، ٢٠٠٠م)، ص٩٨ - ١٠٤.

(٣) يُنظَر: تشومسكي، "اللسانيات الديكارتية"، ص١٥٩، ١٦٢.

٢. الجانب الشكلي:

لقد ندَّد لسانيو القرن التاسع عشر بالقواعد العالمية القائمة على الفلسفة (النحو الفلسفي)، فكانوا ميالين للشك فيها، وكان من الواضح في تلك الحقبة أن التباعد في البناء اللغوي والنحوي بين لغات العالم أكبر مما كان يفترضه الباحثون السابقون، بالإضافة إلى أن كلًّا من روح العصور والإنجازات الحقيقية التي حققتها اللسانيات التاريخية كانت تستند إلى تفسير تاريخي أكثر منه فلسفيًا. وكان هناك من بدأ يتساءل عمّا إذا كانت فئات المنطق التقليدية الأرسطية عالمية فعلًا(١).

ومنذ ذلك الحين بدأ التأسيس لظاهرة التعصب اللغوي التي تعود في العصر الحديث إلى طريقة اللسانيين التي تأسست بها تصنيفات اللغات منذ بداية المقارنة الحديثة عند جيل الرومانسية الألمانية وحتى النظريات التطورية في آخر القرن التاسع عشر. وتبدو هذه النظريات للمرء الآن مجرد نظريات تُعالج الفروق بين الأعراق البشرية، وربما يُعزَى إلى هذا التأثير أن هدف العلماء ليس تفسير مصدر الفروق بين العائلات اللغوية المختلفة وآثارها فحسب، بل إيجاد معايير تحديد موقع البنى في جميع اللغات على مقياس يتدرَّج من (اللغة الكاملة) إلى (اللغة الناقصة). فالطريقة التي يُحلِّل بها قوم من الأقوام تجاربهم ويبنون المفاهيم ويربطونها عند تكوين الفكرة، هي في حدّ ذاتها انعكاس لشخصيتهم القومية أو العرقية، وهي، وإنْ بشكل غير مباشر، مُحدَّدة في تلك الشخصية(٢).

كان اهتمام اللسانيات التاريخية بالتنوع اللغوي هو من أجل وضع تصنيف شكلي

---

(١) يُنظَر: ليونز، "اللغة واللغويات"، ص٣١٨.

(٢) يُنظَر: هاريس روي وتيلر تولبيت، "أعلام الفكر اللغوي (التقليد الغربي من سقراط إلى سوسير)". تعريب: أحمد شاكر الكلابي، (ط١، بنغازي: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٤م)، ص٢٢٧، ٢٣٢.

للغات يعكس بنية تفكير الناطقين بها، فالنموذج النحوي الذي تتبناه أي لغة محدد بالحس اللغوي الداخلي لدى المتحدثين بتلك اللغة، فكل أُمَّة مهيأة ذهنيًّا تجاه نوع معين من اللغات، فبالرغم من أن كل لغة لا بد أن تُنجِز المهام النحوية الشمولية إلا أن الوسيلة التي تُحقِّق بها لغة معينة هذه المهام ربما تكون أفضل أو أسوأ من الوسيلة التي تتبناها لغة أخرى، فالطريقة التي تتبناها اللغة تعتمد على التفرّد الذهني لدى الأمة التي تتحدث تلك اللغة. ولذلك فإن واحدة من بين تلك الطرائق ستكون أفضل من الطرائق الأخرى بلا منازع، وهكذا فإن الصيغة الأقل كفاءة نحويًّا ستعوق العمليات الفكرية عند مستعمليها، ولذلك فإن تبنِّي الطريقة الأقل كفاءة في الإشارة إلى العلاقات النحوية سيكون له أثر مستديم لا يمكن تجاوزه. وهو ما أدَّى إلى الاعتقاد بأن هنالك ما يُسمَّى بـ(اللغة الكاملة)، وهي اللغة التي تُنجِز المهام النحوية الشمولية على وجه الكمال.

وهكذا ارتبط مفهوم الكمال اللغوي لدى لسانيي القرن التاسع عشر بالجانب الشكلي للغة ممتزجًا في البداية بالجانب الديني، فقد جعلوا المثل الأعلى للغات في العهد الماضي، وفي الماضي السحيق بطبيعة الحال، ويزعمون أنه كانت توجد في العصر البدائي لغة كاملة ذات اطّراد مطلق، هي لغة آدم(١).

فلغة آدم من هذا المنظور هي جذر لغات العالم كافة، ومفتاح المعرفة الكاملة والصحيحة لكافة الأشياء. لقد سمَّى آدم – وهو يدرك أعمال الكلمة الإلهية المبدعة في الطبيعة – كل المخلوقات وفق صفاتها الأساسية الخاصة بها، مستخدمًا لغة إنسانية وسيلة لذلك. وفي بابل ضاعت هذه المقدرة على قراءة لغة الطبيعة. ومنذ ذلك الحين وقعت اللغة في فخ المادة الخارجية الخام، حيث نجد أن كلماتها اعتباطية، وتفتقر لأي اتصال جوهري مع الطبيعة(٢).

---

(١) يُنظَر: فندريس، "اللغة"، ص٤١٨، ٤١٩.

(٢) يُنظَر: لو فيفن، "اللغة ودارسوها (تاريخ اللغويات)"، ص٨٢٠.

فمن حيث المبدأ، يمكن أن توضع جميع اللغات في معيار يعكس درجة قربها من اللغة الكاملة؛ اللغة التي استطاع الإنسان في مرحلة ما قبل التاريخ أن يهتم بها لذاتها، وهو الأمر الذي قاده إلى كماله الجوهري.

ولم يدم الحال طويلًا على امتزاج الجانب الشكلي بالجانب الديني لمفهوم الكمال اللغوي، فقد تخيّل فقهاء اللغة أنه توجد في تاريخ الإغريقية واللاتينية نقطة كمال وصلت إليها هاتان اللغتان بعد مجهودات طويلة. ومن المناسب أن نُحدِّد ماذا يُعنَى بعبارة (الكمال اللغوي)، فأولئك الذين يستعملونها لا يفعلون أكثر من إدخالهم في علم اللغة مصطلحات من تاريخ الأدب؛ إذ إن العادة قد جرت وقتًا طويلًا على اعتبار معنى التقدُّم في الأدب دينًا ومذهبًا، فكان الناس لا يرون في تطور الأنواع الأدبية إلا صعودًا نحو الكمال أو انحدارًا إلى الانحلال. وهذا هو الرأي الكلاسيكي الذي يذهب إلى أن الفن والذوق بعد أن يصلا إلى درجة كمالهما لا يسعهما إلا الانحدار والفساد. وهكذا فقد نقل فقهاء اللغة الكلاسيكيون هذه الفكرة إلى الدراسة اللغوية(١).

يرى فقهاء اللغة أنه إذا كان عليهم أن يختاروا من بين سائر اللغات تلك اللغة التي تستحق أن تُكلَّل بالغار، فمن يجرؤ على تضحية اللغة الإغريقية؟ فمن ذاق مَرّة حلاوة هذه اللغة ذات الجوهر الرباني، فإنه سيجد كل لغة عداها، إما تافهة وإما مُرَّة. وهم لا يتكلمون عن الأفكار التي جعلت تلك اللغة وعاء لها، ولا عن تلك الآداب التي تُعتَبر بحق مدرسة للحكمة والجمال؛ فاللغة الإغريقية في شكلها الخارجي دون أي اعتبار آخر، تُعدُّ متعة عقلية معدومة النظير. وليس ائتلاف النغم ورقّة الأصوات وثراء المفردات كل مزاياها، بل ليست أقوم ما فيها من مزايا، ففي ميدان النحو تمتاز الإغريقية من بين سائر اللغات بدقة دوال النسبة فيها التي ترهف تركيب الكلمات، وبالمرونة الخفيفة التي تُميِّز تنظيمها وتعمل على إظهار التفكير في كل قيمته وتُحيط بكل حناياه

---

(١) يُنظَر: فندريس، "اللغة"، ص٤١٧، ٤١٨.

ومنعرجاته وتكشف بشفافيتها عن كل دقائقه(١).

وعندما اكتُشفت اللغة السنسكريتية في الدراسات المقارنية، أُضيفت من حيث الكمال اللغوي إلى الإغريقية واللاتينية، بل فُضِّلت عليهما. فقبل ذلك لم يكن يُعلَم كما يُظن أن الوجود قد رأى أداة أكمل من الإغريقية واللاتينية في التعبير عن الفكر الإنساني، ولكن الأمر بعد ذلك لم يبقَ على هذه الحال، فقد أدرك السير وليم جونز (١٧٤٦ – ١٧٩٤م) أن اللغات السنسكريتية واليونانية واللاتينية كانت تربطها روابط وثيقة، وذهب في قوله الشهير إلى: "أن اللغة السنسكريتية، مهما أوغلتَ في القِدم، هي لغة ذات بنية رائعة، بنية أكثر كمالًا من اليونانية وأغنى حالًا من اللاتينية وأكثر إتقانًا من كلا اللغتين"(٢).

وقد أخذت مثل هذه المواقف التي تُحدِّد المثل الأعلى للكمال اللغوي في لغة بعينها تُسبِّب كثيرًا من الحرَج لعلماء اللغة، وللخروج من ذلك تخلّى العلماء عن فكرة وجود لغة مثالية لجميع اللغات وأخذوا يبحثون عن المثل الأعلى لكل لغة على حدة، فهذا ما صار يعمله لسانيو القرن التاسع عشر، الذين يقررون أن لكل لغة مثلًا أعلى من الكمال(٣).

وهكذا غيّر اللسانيون المقارنيّون وجهة النظر السائدة التي تنسب الكمال اللغوي إلى لغات معينة، ورأوا أنه يوجد لكل أسرة لغوية أصل قديم بلغ أعلى درجات الكمال، فقد رأوا أن الغاية الرئيسة من عملهم هي إعادة بناء التركيب القواعدي الأصلي للغة التي أنتج تحللها التدريجي اللغات الموثقة للأسرة الهندو أوروبية. وقد فهموا التغير اللغوي باعتباره تحللًا لحالة اللغة الأصلية المتكاملة.

---

(١) يُنظَر: فندريس، "اللغة"، ص٤٢٠.

(٢) يُنظَر: ليونز، "اللغة واللغويات"، ص٢٥٢.

(٣) فندريس، "اللغة"، ص٤١٨، ٤١٩.

وهنالك نظرية أخرى معاكسة في التاريخ اللغوي تتوافق مع الأفكار السائدة عن التطور في النصف الأول من القرن التاسع عشر بمضمونها الغائي في التقدُّم نحو غاية الكمال التركيبي، فالكمال اللغوي لا يكون في أصل قديم، وإنما هو غاية تطمح كل لغة الوصول إليها(١).

وقد هاجم العلماء وجهة النظر التي تحملها مقولة: (إن التطور كمال يتبعه تراجع)، كما هاجموا الفكرة المضادة لها من كون الكمال اللغوي غاية تسعى إليها اللغات، مُفضِّلين عليهما القول بالانتظام اللغوي، فليس هنالك تراجع أو تقدُّم. ورأوا أنه لا يوجد في تاريخ اللغات سوى الانتظام. وهم بذلك يتّجهون بشكل واضح نحو علم الأحياء المعاصر باعتباره حجة تؤيّد وجهة نظرهم عن التبدل اللغوي؛ فقد تبنَّى علماء الأحياء مبدأ الانتظام، الذي يقول: إن التبدلات التي تثبت بالبراهين الجيولوجية هي نتيجة للعمليات نفسها التي تحدث في يومنا هذا. وهكذا أُيِّدت فكرة الانتظام في اللسانيات أيضًا؛ إذ ليس بوسعنا أن نمضي في تجاهل أن التمييز بين الارتقاء أو الاضمحلال (أو كما قيل أيضًا بين طبيعة اللغة وتاريخها) يقوم على خرافة، فلم يُلحَظ هناك سوى تطور ولم يُلحَظ سوى تاريخ(٢).

وإن طبَّقنا مبدأ الانتظام على الماضي أمكن لنا أن نصوغ أوّل فرضية تاريخية، وهي فرضية مُؤدَّاها أن البنيات الأولى للغات يُفترَض فيها أن تكون منتظمة، وهذا يعني أن اللغات لم تُصبح أكثر تعقيدًا عبر التاريخ كما تراها بعض نظريات التعصب العرقي، ولم تُصبح أكثر بساطة، ولكنها صارت مُقنَّنة(٣).

---

(١) يُنظَر: روبنز، "موجز تاريخ علم اللغة في الغرب"، ص٢٦٠، ٢٦١.

(٢) يُنظَر: سامسون جفري، "مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)". ترجمة: محمد زياد كبة، (ط١، الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤١٧هـ)، ص١٤.

(٣) يُنظَر: كالفي، "حرب اللغات والسياسات اللغوية"، ص٤٠، ٤١.

وهكذا فقد بدأت تشيع بعد منتصف القرن التاسع عشر فكرة انتظام الأنحاء الطبيعية، فليس هنالك توجّه غائي نحو الكمال أو النقصان، فنحو أي لغة هو نحو كامل ومنتظم في جميع المراحل والأطوار الزمانية، وبالتالي فليس هنالك نحو قاصر أو ناقص(١).

وقد نتج عن ذلك منطقيًّا موقف بودوان دي كورتني (١٨٤٥ – ١٩٢٩م) من تقويم اللغات إلى لغات أفضل ولغات أسوأ، ولغات أكثر تطورًا ولغات أقل تطورًا؛ فهو يرفض كل أساس يمكن من خلاله تقويم اللغات وتفضيل بعضها على بعض، فقد وصف افتراض أن اللغات الهندو أوروبية المتصرفة هي قمة الكمال بأنه فكرة متسرعة، كما أن وصف اللغة الصينية العازلة بأنها بدائية نسبيًّا لا يعدو أن يكون زهوًا هندوجرمانيًّا؛ إذ يمكن أن يُلاحظ الاختلاط المستمر للأنماط في كل مكان(٢).

فمثل هذه الأحكام التقييمية في التيار الرئيس للسانيات في القرن العشرين، قد تُخلّي عنها من أجل تخليص العلم في المقام الأول من ميراثه المتمركز حول أوروبا، والذي ميّز قبل كل شيء الأناسة الثقافية المبكرة من بين العلوم الاجتماعية، ولكنه امتدّ كذلك للسانيات. ولقد أظهر وصف عدد هائل ومتنوع من اللغات غير المكتوبة خاصة في أمريكا الشمالية أن اللغات لا يمكن التمييز بينها عن طريق مجمل تركيبها، وفضلًا عن هذا ليس هناك ارتباط بين تركيب اللغة وبين التطور الاجتماعي/الثقافي لمتكلميها كما يُقاس بالمعايير الغربية. ولذلك كان أمرًا مهمًّا أن تُدان مصطلحات مثل: (لغات ناقصة) و(لغات قاصرة) و(لغات بدائية) و(لغات جامدة) ...إلخ، هذه المصطلحات التي ظلت

(١) يُنظَر: كولماس، "اللغة والاقتصاد"، ص٦٩.

(٢) يُنظَر: بارتشت بريجيته، "مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي". ترجمة: سعيد بحيري، (ط١، القاهرة: مؤسسة المختار، ٢٠٠٤م)، ص٧٢ - ٧٦.

شائعة الاستعمال إلى بداية القرن العشرين، حتى بين اللسانيين[١].

فقد رأى أنطوان مايِيه (١٨٦٦ – ١٩٣٦م) أن اللغات السامية وخصوصًا العربية هي لغات جامدة تفتقد لتلك المرونة التي يُمكن أن تتقدَّم بها نحو غاية الكمال التركيبي، فهو يقول: "على الرغم من طابع المرونة والتنوّع الذي تتميّز به الفصيلة السامية عن الفصيلة التركية إلا أنها بدت أقلّ قدرة من الفصيلة الأوروبية على توليد نوعيّات لغوية جديدة. لذلك لا نجد في العالَم العربي أي شيء يُقارب ذلك التنوّع الغني الذي يشهده عالَم اللغات الرومانسية: كالإيطالية والأسبانية والرومانية والقشتالية والبروفانسية والفرنسية. كما أن بنية العربية المعاصرة ظلّت شبيهة جدًّا ببنية لغات سامية يرجع تاريخها إلى ثلاثة آلاف سنة، وعلى الرغم من الاختلاف الكبير الذي بينها تبقى اللهجات العربية المعاصرة محتفظة بالبناء النحوي نفسه"[٢]. فقد يملؤك الرصيد المعجمي الغني في العربية بالدهشة، غير أن تركيبها لم يتطور إلا تطورًا متواضعًا[٣].

وهنا يمكن أن نتّفق مع مانسفيلد حيث كتب: "إن العرب من أكثر الشعوب شعورًا بتاريخهم"[٤]. فحين يُطلَق مصطلح (اللغة العربية) فإن ذلك يعني، حتى مع استثناء اللهجات، سيرورة تدخل فيها عربية العصر الجاهلي والإسلامي حتى نصل إلى العربية النموذجية المعاصرة، وليس على المتكلم أن يكون مقصورًا على طور واحد منها. بل حتى لو تجاهل المرء الكتابات العربية كلها التي تنتسب إلى الحقب القديمة، كما يفعل الطلاب عادة حين يتعلمون الفرنسية أو الألمانية، فإنه لا يمكنه الهروب من الماضي المُثقل بفنون القول والمعجم؛ ذلك أن العربية تتضمن كلمات استُعملت فيها عبر القرون

(١) يُنظَر: كولماس، "اللغة والاقتصاد"، ص٦٩ – ٧١.

(٢) جستس، "محاسن العربية في المرآة الغربية"، ص٢٢.

(٣) يُنظَر: جستس، "محاسن العربية في المرآة الغربية"، ص٣٩٠.

(٤) جستس، "محاسن العربية في المرآة الغربية"، ص٧٤.

وكلمات جُمعت من عدد من القبائل والأماكن. واللغة العربية ذات تراث أدبي غني لا مثيل له، وهي لغة دين عالمي، كما أنها لغة إمبراطوريات عديدة. ويتمثَّل دورها جزئيًا في كونها سجلًّا ثقافيًّا حيًّا؛ إذ هي سجل ناطق: فإذا ما استُعملت كلمة في القرآن الكريم أو في الشعر القديم، فإنها تبقى حية ويمكن لها أن تُستعمَل في كل حين(١).

إن ما يُبطل استنتاج ماييه عن جمود العربية هو أن وظائفية لسان ما تتطلب نواة تركيبية متبنينة بدقة وثابتة نسبيًا، والمرونة التي يحتاجها اللسان تكون في الموارد المعجمية، فهي أكثر تنوعًا وجاهزة دائمًا كي تحاول أن تعكس الاختلاف اللامتناهي للتجارب الإنسانية. إن جوهر اللغة الإنسانية يتمثل في النواة المتبنينة والتي يصنع منها الطابع المتميز كليًّا الأصالة تجاه الاستمرارية والتنوع اللامحدود لتجربتنا عن العالم(٢).

فبينما تُعد المرونة في النظام المعجمي شيئًا ممتازًا فإن مفهوم نظام تركيبي قابل للتكيف بلا حدود هو مغالطة في التعبير، فالنوع الوحيد من نظم الوصف التي يمكنها أن تكيف نفسها لكي تصف أي شيء مهما كان هو اللغة الطبيعية نفسها التي يوسع المتكلمون جانبها الدلالي بدلًا من أن تكون أسيرة القواعد الشكلية(٣).

٣. الجانب النظامي:

إن كل محاولات ممارسة علم اللغة بوصفه علمًا دقيقًا قبل سوسير سرعان ما اصطدمت بحواجز لم تُتجاوَز(٤). ويجب أن يكون الهدف الأساس للباحث اللساني هو إيضاح نوع نشاطه، فبناء على معرفة أكثر دقة بنظام اللغة وطريقة عمله فقط يمكنه أن

(١) جستس، "محاسن العربية في المرآة الغربية"، ص٢٨ – ٣٠.

(٢) يُنظَر: مارتنيه أندريه، "وظيفة الألسن وديناميتها". ترجمة: نادر سراج، (ط١، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩م)، ص٣٥٨، ٣٥٩.

(٣) يُنظَر: سامسون، "مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)"، ص١٩٥.

(٤) يُنظَر: بارتشت، "مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي"، ص٥٣.

يُكوِّن تصورًا عمّا هو ممكن لسانيًّا بوجه دقيق(١).

وعلى الرغم من أن اللسانيين يرون بصفة عامة في تطورات القرن التاسع عشر تقدُّمًا عظيمًا، فإن شيئًا ما كان من الواضح أنه فُقد في هذه النقلة في مجال الاهتمام. وعندما وصل الأمر بسوسير إلى معارضة أسلافه المباشرين، عاد إلى اهتمامات القرن الثامن عشر؛ لقد عاد إلى مشكلة العلامة، وتصور اللغة مرة أخرى على أنها نظام من التمثيل. وقد رأى أن المرء ما لم يتناول الوحدات اللغوية بوصفها علامات فلن يستطيع تحديدها.

ولكنه إذ وضع مشكلة العلامة في سياق بحثه المنهجي، تحاشى تجزيئية أسلافه من القرن الثامن عشر، حيث رأى العلامات لا تتشكل إلا من خلال علاقاتها بعلامات أخرى؛ أي من خلال نظام يجمعها، ومن ثم كان من المحتم الاستغناء عن مشروع دراسة العلامات المفردة بوصفها تمثيلات. كان من الضروري كسر الرابطة بين اللغة والعقل بعض الوقت، وكان لا بد من دراسة اللغة بوصفها موضوعًا في ذاتها؛ كان لا بد من تناولها على نحو مؤقت بوصفها نظامًا من الوحدات التي ليس لها تعلّق خاص بالعقل، وكان هذا هو دور لسانيي القرن التاسع عشر(٢).

وقد كانت المهمة المنوطة باللساني عند سوسير هي تحليل اللغة بوصفها منظومة من الوحدات والعلاقات، وأن العمل اللساني العلمي هو محاولة لتحديد وحدات اللغة والعلاقات التي تربط بينها والمبادئ التي تحكم ترابطها؛ أي محاولة لتحديد نظام اللغة. وهذا الشعور بالمهمة المنوطة باللسانيات لم يتمثّل لدى أسلاف سوسير، وإن كان بعضهم ربما أومأ إليه عَرَضًا. ولكن أصبح هذا منذ عهد سوسير هو التعريف الموثوق به إلى حد بعيد للبحث اللساني. وإن من يرغب في معارضة وجهة نظر سوسير الخاصة

(١) يُنظَر: بارتشت، "مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي"، ص٤٠، ٦٧.

(٢) يُنظَر: كلر جوناثان، "فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)". ترجمة: عز الدين إسماعيل، (ط١، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٠م)، ص١١٩، ١٢٠.

بالمهمة المنوطة باللسانيات فبوسعه أن يصنع هذا، لا بالهجوم على سوسير بل بالاعتراض على فكرة اللسانيات ذاتها. وبهذا المعنى أصبح من الممكن تسمية سوسير مؤسس اللسانيات الحديثة. والواقع أن وصف اللسانيات العلمية على نحو ما قدّمه سوسير يمكن أن يشتمل على المدارس الرئيسة في اللسانيات الحديثة(١).

والمقصود باللسانيات العلمية من حيث المفهوم السوسيري، هي اللسانيات النافعة التي تُعالج اللغة على أنها موضوع علمي قابل للوصف من حيث النظام والترابط. فعندما نقول إن اللساني مهتم باللغة، فإننا نُلمح في المقام الأول إلى أنه مهتم ببناء النظام اللغوي(٢).

وفي بداية (الدروس) يُحدد سوسير مهام اللسانيات العامة، وهو الاسم الذي أطلقه على العلم الجديد الذي ينبغي أن يحل محل اللسانيات التاريخية والنحو المقارن، يقول سوسير: ستكون مهمة اللسانيات أولًا، أن تبحث عن القوى الفاعلة بشكل دائم وكلّي في جميع اللغات، وإبراز القوانين العامة التي يمكن أن ترجع إليها جميع الظواهر الخاصة بتاريخ اللغات. وثانيًا، أن تُحدد موضوعها وتُعرِّف نفسها بنفسها(٣). ويُحرِّك هاتين المهمتين عند سوسير حافزان أساسيان هما: البحث عن التعميم، وتأسيس علم (نافع)(٤).

والواقع أن اللسانيات ستُصبح نافعة إذا ما قدّمت أدوات للملاحظة شاملة بما يكفي ودقيقة بحيث يستعملها جميع من لهم اهتمام باللغة. إن سوسير يريد تجاوز المقارنة

---

(١) يُنظَر: كلر، "فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)"، ص١٤٤، ١٤٥.

(٢) يُنظَر: ليونز، "اللغة واللغويات"، ص١٠٤، ١٠٥.

(٣) يُنظَر: دي سوسير فردينان، "دروس في الألسنية العامة"، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، (ط١، تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥م)، ص٢٤.

(٤) يُنظَر: بافو ماري آن وسرفاتي جورج إليا، "النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية". ترجمة: محمد الراضي، (ط١، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢م)، ص١٠٧، ١٠٨.

الظرفية بين اللغات الخاصة التي دأب معاصروه من المتخصصين في النحو المقارن على القيام بها، من أجل دراسة البنية العامة للغة بوجه عام. ولتأسيس مثل هذا التخصص ينبغي قبل كل شيء تحديد موضوعه(١).

وعلى هذا بدا سوسير في الصورة كما لو كان يقول: إن اللغة كتلة مختلطة من حقائق متباينة المصادر، وأن الطريق الوحيد لجعلها شيئًا معقولًا هو فرض شيء يُسمَّى (النظام اللغوي) وطرح أي شيء آخر جانبًا(٢).

وهكذا يتعين على اللساني، وقد واجهته هذه الظواهر جميعًا وهذه المنظورات المختلفة، أن يتساءل عن الشيء الذي يحاول وصفه: إلى أي شيء على وجه الخصوص ينظر المرء، أو عن أي شيء يبحث؟ وفي إيجاز، ما اللغة؟(٣).

يقتضي تعريف اللغة بوصفها نظامًا ألا تُعتَبر وحداتها إلا في العلاقات التي تقيمها فيما بينها؛ إذ إن كل واقعة لغوية تتكون من علاقة ولا شيء غير العلاقة. فلا وجود لوحدات اللغة في ذاتها وإنما يحدد وجودها ما تنخرط فيه من تقابل مع وحدات أخرى سواها، ومن هنا كان إلحاح سوسير على كون اللسانيات تُركِّز على النظام اللغوي(٤).

إن لموضوع اللسانيات عند سوسير تعريفات عدة ستشكل مجموع نظريته؛ موضوع اللسانيات هو (اللغة) وليس (الكلام). يشمل الكلام البعد الفردي للإنتاج والتلقي معًا وعبارتهما الصوتية. بينما اللغة حُدِّدت فيه بكونها منتوجًا اجتماعيًّا يُتيح وجوده للفرد ممارسة الكلام. فاللغة بالنسبة لسوسير لا تختلط مع الكلام. والكلام في كليته متعدد الصيغ وغير متجانس، ويشمل مجالات عدة: فيزيائية ونفسية، في الوقت نفسه. كما

(١) يُنظَر: بافو وسرفاتي، "النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية"، ص١٠٨.

(٢) يُنظَر: كلر، "فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)"، ص٩٠.

(٣) يُنظَر: كلر، "فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)"، ص٧٢.

(٤) يُنظَر: بافو وسرفاتي، "النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية"، ص١٣٢، ١٣٣.

أنه لا يسمح بتصنيفه ضمن أي صنف من أصناف الوقائع البشرية؛ لأننا لا نعرف كيف نستخرج وحدته. بينما اللغة، على خلاف ذلك، هي كلّ في حد ذاتها ومبدأُ تصنيفٍ. وهذا (الكل في حد ذاته) هو (نسق دوال) خاصيته المميزة الأساسية هي استقلاليته و(نظامه الخاص به)، وهما شرطان ضروريان ليكون موضوعًا للسانيات، ولهذا فإن نظام اللغة هو بشكل من الأشكال نموذج صارم لتناول وقائع اللسان(١).

وقد حاول البنيويون وخاصة أصحاب الاتجاه الوظيفي تفسير التغير اللغوي بالرجوع إلى مفهوم اللغة باعتبارها نظامًا من العلامات التي تضبط ذاتها وتخضع لمبادئ مكملة من الجهد الأقل والوضوح الاتصالي. إن من أهم المنجزات التي قدمها البنيويون في ميدان اللسانيات التاريخية إصرارهم على أن كل تغير مفترض في نظام لغوي يجب تقييمه وفقًا لمضامينه بالنسبة للنظام ككل(٢).

وبذلك قدَّم سوسير نموذجًا لكل النظريات البنيوية اللاحقة. والحق أن هذا التمييز بين (اللغة) و(الكلام) هو تمييز أساسي إلى حدّ بعيد، فما يُشير إليه سوسير هو ضرورة التمييز بين النظام اللغوي والتكلُّم باللغة أو كتابتها، وذلك ضمن حقل الفعالية اللسانية الكاملة (اللغة). وقد اتّفق الجميع مع سوسير على ضرورة إيلاء دراسة الأنظمة اللغوية مكانة مركزية في اللسانيات.

فـ(اللغة) عند سوسير هي شيء اجتماعي ومُقيَّد في آن واحد؛ أي أنه مِلك لجماعة المتكلمين، وهذا الشعور بالاشتراك في وجدان المتكلمين يشي بوجود مَثَل لغوي أعلى يسعى كل منهم من جهته إلى تحقيقه، وهكذا فإن اللغة شيء ثابت بعكس (الكلام) الذي هو ميدان حرية، واللغة شيء كامل، بعكس الكلام الذي هو شيء

---

(١) يُنظَر: بافو وسرفاتي، "النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية"، ص١٠٩ – ١١١.

(٢) يُنظَر: ليونز، "اللغة واللغويات"، ص٢٦٦ – ٢٦٨.

ناقص وغير متجانس. وهذه النظرة البنيوية لا تقتصر على لسان ما دون غيره، فثنائية سوسير الشهير (اللغة/الكلام) صالحة بأبعادها وتمييزاتها لكل لسان، ومهمة اللسانيات العلمية لديه هي التركيز على النظام اللغوي لكل لسان، فلا يوجد لسان بلا نظام، فهنالك دائمًا علاقات تحكم وحدات اللسان وتربط بينها ضمن نسق لغوي متكامل.

وبما أن سوسير يعتبر أن اللغة متأصلة في المجتمع فقد عالجها بوصفها نظامًا من العلامات لا نظامًا من الجمل، حيث بدت الجمل على أنها قضية متعلقة باستعمال المتكلم الفرد للغته؛ أي أنها قضية مرتبطة بالأداء اللغوي لا بالمقدرة اللغوية. وبالمقابل، بما أن سوسير كان يعتبر اللغة نظامًا من العلامات فإنه كان مضطرًا للتفكير بها ضمن الإطار الاجتماعي.

إن تصنيف سوسير للنحو ضمن نطاق الأداء اللغوي وليس المقدرة اللغوية مرتبط بقضية البنية اللغوية كحقيقة اجتماعية. فالقول بأن اللغة حقيقة اجتماعية بالتأكيد إنكار لمعرفة المتكلمين بها معرفة كاملة، بمعنى المعرفة الكيفية. فسوسير يقول إن المقدرة اللغوية لا بد من أن تكون حقيقة اجتماعية على أساس أنه ليس من فرد واحد يعرف لغته الأم معرفة كاملة(١).

فالمعلومات الملموسة في الكلام تصدر عن كل متكلم على حدة، لكن المقدرة لا تكتمل لدى أي متكلم بعينه، بل تتجسد كاملة ضمن الجماعة. وهذا يعني أنه ما من مواطن واحد يمتلك معرفة كاملة بالنظام التشريعي لبلده، ومع ذلك فالنظام التشريعي موجود كحقيقة علمية بصورة مستقلة عن نقص انعكاسه في عقول المواطنين، وبالتالي، فليس هناك مواطن واحد يملك معرفة كاملة بلغة بلده التي لا علاقة لوجودها بانعكاسها الناقص في عقول الناطقين بها وفي سلوكهم(٢).

---

(١) يُنظَر: سامسون، "مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)" ص٤٨، ٤٩.

(٢) يُنظَر: سامسون، "مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)" ص٣٧، ٣٨.

ومهما تكن حقيقةُ اللغة، فإنها تبدو فعالية لسانية كاملة، وكمالها في حقيقتها الاجتماعية يبدو في الجماعة اللغوية ككل. ولتوظيف ذلك فيما نحن بصدد دراسته، فإنه يمكن الحديث عن المقدرة اللغوية التي هي دائمًا كاملة، كما يمكن الحديث عن الأداء اللغوي (أو الكلام بحسب عبارة سوسير) الذي يبدو ناقصًا في تمثيله للمقدرة اللغوية.

وهذا ما يستدعي أن يكون بين كمال المقدرة اللغوية ونقص الأداء اللغوي عملية علاجية تلقائية تُسهم في تطور اللغة ورفع كفاءتها التواصلية، فالتطور اللغوي والابتكار وخلق الأبنية والأنماط اللغوية وما أشبه ذلك هو بحد ذاته عملية علاجية تسري من (الكلام) إلى (اللغة)، ولكن بشروط اللغة وإمكانياتها. والعملية العلاجية هنا ليست خارجية؛ أي بفعل مؤسسة أكاديمية أو تخطيط لغوي، وإنما هي عملية داخلية طبيعية تجري دون وعي أو قصد، وفي ذلك ما فيه من حفظ لطاقة اللغة ومحافظة على نظامها.

فنظريًّا يكون تأثير (الكلام) لدى سوسير مهمًّا في نقطة واحدة تتعلّق بشرح العملية العلاجية، فكل ما هو تطوري في اللسان لا يكون كذلك إلا بواسطة الكلام، لكن سوسير يُضيف مع ذلك هذه النظرة الممتازة التي مفادها أن العملية العلاجية مشروطة بالإمكانيات الموجودة في نظام اللغة. فكل معالجة لا بد أن تكون مسبوقة بمقارنة لا واعية بين المواد الموضوعة في خزان اللغة(١). فسدّ النقص يكون بوجه عام دون قصد واعٍ. وكل ما يصل إلى اللغة بطريق اصطناعي يكون عرضة للعب بطاقاتها، ويعني ذلك أن العمليات العلاجية تخضع في اللغة المعينة للقواعد السارية(٢).

فتغير اللغات ليس تابعًا فقط لإرادة البشر الواعية، وذلك كأنْ يكون جهدًا تبذله مجموعة من الناس بغية أن يفهمها الأجانب، أو أن يكون قرارًا يتخذه القواعديون الذين

---

(١) يُنظَر: مونان جورج، "سوسير أو أصول البنيوية"، ترجمة وتقديم: جواد بنيس، (ط١، بيروت: مؤسسة الرحاب الحديثة، ٢٠١٦م)، ص٥٠، ٥١.

(٢) يُنظَر: بارتشت، "مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي"، ص٤٩.

يُطهِّرون اللغة، أو أن يكون خلقًا لكلمات جديدة للدلالة على أفكار جديدة. ولكنه تبع أيضًا لضرورة داخلية، فاللغة لا تتغير فقط، ولكنها تُغيِّر ذاتها كذلك، فهنالك حديث شائع منذ سوسير عن المبدأ الداخلي للتغير اللغوي(١).

إن الباحثين المؤيدين لمبادئ البنيوية يميلون إلى ربط التغير اللغوي بأسباب داخلية وبخاصة بالتكيفات والتطورات المستمرة التي تطرأ على النظام اللغوي وهو ينتقل من حالة توازن (أو شبه حالة توازن) إلى أخرى.

والمبدأ الأساس في بقاء اللغة كحالة لسانية كاملة لدى الجماعة اللغوية هو قدرتها التصحيحية على ترميم ذاتها في مسار تطورها المستمر، فمفهوم سوسير عن استغلال نظام اللغة يصدر عنه نتيجة نهائية واحدة وهي: تنقية اللغة عن طريق إضفاء مسحة من الكمال عليها بإضافة عناصر مرغوبة أو استبعاد عناصر أخرى غير مرغوبة، وذلك بهدف صيانة اللغة لاستعمالها في التواصل. فاللغة تتغير وتُعيد تنظيم نفسها من جديد(٢).

فاللغات تميل بوضوح نحو التنظيم، مما يؤكد أنها قد شهدت في الأساس قدرًا كبيرًا مما يمكن أن نطلق عليه اسم الإصلاحات الترميمية. ولدينا انطباع واضح بأن ممارسات التواصل قد اتجهت على مرّ العصور إلى (تزيين) بعض الأشكال اللغوية غير المكتملة(٣).

وبعد منتصف القرن العشرين، ذهب تشومسكي إلى أن الإشارة إلى كمال اللغة له علاقة بالأسئلة التي دخلت جدول أعمال البحث في وقت قريب، ولا تزال مفهومة

(١) يُنظَر: ديكرو وسشايفر، "القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان"، ص١٥٩، ١٦٠.

(٢) يُنظَر: سامسون، "مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)" ص١١.

(٣) يُنظَر: جون كالفيه، "إيكولوجيا لغات العالم". ترجمة: باتسي جمال الدين، (ط١، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤)، ص٣٦، ٣٧.

على نحو هزيل، لكنه يعتقد بأنها ذات معنى تجريبي وربما مهمة(١).

٤. الجانب الشعبي:

يجب التأكيد هنا على أن اللسانيات هي مثل أي فرع آخر من فروع المعرفة تسعى لأن تكون علمية بقدر المستطاع، وذلك بالعمل على تطوير ذاتها وإعادة صياغة أسسها ومناهجها. فهناك تقدّم كبير حققته الدراسة العلمية للغة خلال المائة وعشرين سنة الماضية. ويجب ألا ننسى أن الاصطلاحين: (علم) و(علمي) أو أسلافهما من الاصطلاحات قد فُسِّرت بشكل مختلف في الأوقات المختلفة(٢).

ومع ذلك تعترف اللسانيات اليوم بأن القوانين العلمية الشاملة لا يمكن تقليصها إلى عمليات تجميع مقولات ومعتقدات شعبية عن ملاحظات منفردة؛ فالنظرية العلمية ليست اختصارًا لمجموعة من الآراء والمعتقدات. فما أن يسمح المرء للنظريات بأن تكون خاضعة لتأثير الرأي بدلًا من الملاحظة والتجريب حتى يفتح الباب على مصراعيه أمام الجدل الذي لا يُمكن أن يُحسَم إلا بالمهاترات من كلا الجانبين. فالخبرة ومباشرة الحقائق اللغوية أقوى من كل حماس نظري. وهذه مشكلة حقيقية في اللسانيات؛ إذ يحمل بعضهم أحيانًا معتقدات خاطئة إلى حد كبير حتى حول الخصائص البسيطة في لغتهم مثلما نلمس من السؤال عن جواز استعمال تركيب بسيط فيها. فقد يُبدي علماء التراث الشعبي اهتمامًا بمعتقدات مجتمع من المجتمعات حول لغته، أما اللساني فمن واجبه أن يُركِّز جلّ اهتمامه على الكيفية التي يتكلَّم بها أفراد المجتمع عندما لا يُفكِّرون بأمر لغتهم(٣).

---

(١) يُنظَر: تشومسكي نعوم، "بنيان اللغة". ترجمة: إبراهيم الكلثم، (ط١، بيروت: جداول، ٢٠١٧م)، ص٩٠، ٩١.

(٢) يُنظَر: ليونز، "اللغة واللغويات"، ص٧٤ – ٧٦.

(٣) يُنظَر: سامسون، "مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)" ص٥٩ – ٦٢.

والواقع أننا البشر جميعًا لسانيون إن قليلًا أو كثيرًا، ولكن من المؤكّد أن ملكة استعمال اللغة لا تكفي لذلك؛ يمكن للمرء أن يتحكم بلسان من الألسن فيوفَّق في استعماله (على غرار الكُتّاب الكبار)، ويمكن أن يتكلّم بإتقان لسانين بل عدد من الألسنة، ولا يكون مع ذلك لسانيًّا، فاللساني هو الذي اكتسب معرفة عن الألسنة وعُني بوظيفة اللغة، ومع ذلك فإن نشاطنا اليومي يمتّ بصلة إلى نشاط اللساني؛ هذا هو الشأن عندما نفتح معجمًا أو عندما نرجع إلى كتاب نحو؛ ما معنى هذه الكلمة؟ كيف نعبّر عن الشيء الفلاني؟ هل يجوز هذا التعبير في العربية، أم هل هو تعبير منسوخ من الإنجليزية؟ هذا مما يُلقيه اللساني من الأسئلة.

فمن لم يصطدم أبدًا بعقبة لسانية؟ على أن بعض الناس (لسانيون) أكثر من غيرهم. لكن من الذي يحقّ له أن يعتبر نفسه (لسانيًّا)؟ السؤال أشد دقة مما يُظن، فالحدود هنا كما هو الشأن في مجالات أخرى شديدة الضبابية إلى أقصى حدّ. ومع ذلك فلا شيء يمنع من تعريف (اللساني) اعتمادًا على خصائص مقبولة اصطلاحيًّا، وليكن ذلك كما يُقال في الطبيب؛ فنحن جميعًا أطباء إن قليلًا أو كثيرًا، نعرف كيف نُعالج ما يُصيبنا من طفيف الآلام المتنوعة، وتختلف المعارف الطبية ككل المعارف من شخص إلى آخر اختلافًا لا يبرز للعيان. لكنّ المصطلح عليه أن الذي يُسمّى طبيبًا هو الحامل شهادة في الطب، والمسجل بعمادة الأطباء. وكذلك شأن اللساني؛ إذ توجد هنا أيضًا شهادات مناسبة (بما فيها شهادة الدكتوراه)، ويعمل لسانيون محترفون في الجامعات (حيث تُدرّس اللسانيات بخاصة في أقسام اللسانيات والآداب). وباختصار، للسانيين وجود ولو كان حتمًا بتكلّف اصطلاحي(١).

إن معظم الثقافات في العالم قد أوجدت لدى بعض أعضائها فهمًا معيّنًا لمجال

---

(١) يُنظَر: مارتان روبير، "مدخل لفهم اللسانيات". ترجمة: عبد القادر المهيري، (ط١، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٧م)، ص١٨ – ٢١.

اللغة وقدرتها، كما أن الوعي بالذات اللغوية قد يكون أثاره في البداية الاحتكاك بمتكلمين أجانب، أو وجود الانقسام اللهجي وإدراكه داخل الجماعة اللغوية، أو قد تكون أثارته نزعة معيّنة من نزعات حب الاستطلاع الأصيل والخالي من الغرض عند الإنسان لمعرفة نفسه ومعرفة العالم من حوله. وقد نشأ عن هذا المصدر (علم لغة شعبي): وجهات نظر تخمينية أو آراء ومعتقدات دوجماتية عن أصل لغة المرء الخاصة وعن مكانتها في حياة الجماعة. وهذه الآراء قد تأخذ أشكال انتقاد يزدري اللهجات واللغات الأخرى(١).

ولذلك دعت الحاجة في حقول اللسانيات المعاصرة إلى أخذ تلك المعتقدات والآراء التخمينية مأخذ الجدّ؛ لما لها من آثار مُضلِّلة في الشعوب والمجتمعات. ولئن كان تيار (اللسانيات الشعبية)، الذي يدرس تلك المعتقدات والآراء، حديثًا نسبيًّا، فإن الممارسات الشعبية تجاه اللغات والحديث بشأنها قديم قِدم اللغات البشرية.

لا بد إذًا للبحث اللساني أن يُعيد تناول تلك المسائل وتقديم ما هو جديد في عُمقها، ومسألة قصور اللغة والعجز اللغوي من المسائل البارزة والمثيرة للجدل في وقتنا المعاصر، والواقع أن الذين تُحتَقر قدراتهم اللغوية دائمًا ليسوا من مجتمعات بدائية أو أمية، وإنما هم موجودون في المجتمعات الغربية ومتجذِّرون فيها، وسيظهر لنا هنا كيف أن اللسانيات التي تُسمَّى علمية لم تُنه تلك الممارسات الشعبية ولم تضع حدًّا لها.

وفيما يخص اللغة العربية، يمكن أن نسوق مثالًا على الممارسات الشعبية تجاهها والانتقاص منها واتهامها بالقصور وعدم النضج بمقال ي. شوبي: (تأثير اللغة العربية على نفسية العرب)، الذي نشره عام ١٩٥١م في مجلة الشرق الأوسط، وبما أنه كان يبدو مؤثِّرًا أو مثيرًا في الأقل فقد أُعيد نشره عام ١٩٧٠م في كتاب يحوي مجموعة من المقالات حرَّره عبد الله لطيفة وتشارلز تشرتشل، بعنوان: (قراءات في المجتمعات

(١) يُنظَر: روبنز، "موجز تاريخ علم اللغة في الغرب"، ص١٥ – ١٧.

والثقافات العربية في الشرق الأوسط). ويتضمن هذا المقال عددًا من الأحكام اللاذعة المختصرة التي تتمحور حول فكرة أن اللغة العربية هي لغة ناقصة وتؤدي إلى شلّ فكر العربي [١]. وبالرغم من أن هذا المقال يُمثِّل نوعًا من الكتابات الصحفية غير المنضبطة، فقد وُصفت المواضيع التي تناولها بأنها قد نوقشت بكفاءة منقطعة النظير[٢]!

وفي محاولة شوبي لتبيين الأثر السيئ المزعوم للغة العربية على نفسية العرب، سعى لتتبع الأسباب التي جعلت هذه اللغة على هذا النحو، وقد أجمل هذه الأسباب فيما يأتي: الازدواجية اللغوية والغموض والنقص النحوي واللعب بالكلمات ونظرة العرب الدونية إلى لغتهم وبشاعة أصواتها وكثرة المترادفات فيها. فإذا كانت اللغة تُسيطر على الفكر فإن لغة بهذه العيوب ستكون عبئًا على فكر متكلميها ومانعة لهم من التفكير السليم[٣].

فمن أسباب شل فكر العربي، من وجهة نظر شوبي أن اللغة العربية لا تحتوي على آلية تركيبية مطواعة. إذ يوجد في العربية الأدبية على سبيل المثال، وربما بقدر أكثر مما في المتوسط اللغوي النموذجي الأوروبي، تركيب تضادي سطحي، وينبع هذا أساسًا من طريقة بناء الجملة غير المستساغ معرفيًّا؛ ذلك أن العربية ليست غنية بالمُسوِّرات، والأدوات المعرفية، والروابط المنطقية. فيمكن أن تسند الجملة، مثلاً، أوصافًا متعارضة، ثم يُترك للقارئ أن يُعمِل فكره ليقرِّر كيف يُقسِّم الأوصاف - فيمكن أن تتعلق هذه الأوصاف بتفريعات مختلفة لفاعلٍ جمع، أو بفاعل واحد عن طريق فواصل زمنية معينة أو بأي شيء آخر. وقد تُستعمل عبارات متعارضة ظاهريًّا لأنه ليس في العربية، مثلها مثل اللغات القديمة الأخرى، آلية تركيبية مطواعة للتعامل مع (أقسام الشيء الواحد)،

---

(١) يُنظَر: جستس، "محاسن العربية في المرآة الغربية"، ص٥٩.

(٢) يُنظَر: جستس، "محاسن العربية في المرآة الغربية"، ص٧٤.

(٣) يُنظَر: المزيني، "التحيز اللغوي مظاهره وأسبابه"، ص١١٨.

ومثل ذلك: "وما الناس إلا جاهل وحليم". حيث تجد أنه بدلاً من استعمال (أو) استعملت (الواو) ومعناها الأصلي العطف، لكنها قد تستعمل بمعنى الاستدراك(١). ويقول ريكندورف إنه: "لا يوجد في اللغة العربية عبارات ربط حقيقية بمفهومنا للمصطلح". ويقول كذلك: "لا توجد في الواقع كلمات ربط حقيقة في الجملة الرئيسة"(٢).

وهذا المستشرق جب يتكلم عن (تفكك التركيب السامي التقليدي)، فيقول: "يتسم تقديم الجملة بأنه متقلب بشكل فجائي أو (غنائي)، والأجزاء المكونة له مستقلة بعضها عن بعض بشكل أساسي، وقلما تترابط بشكل تبعي كما يحدث في التركيب الهرمي لتركيب اللغات الأوروبية"(٣).

وقد استنكر إدوارد سعيد (١٩٣٥ – ٢٠٠٣م) هذا المقال استنكارًا شديدًا في كتابه: (الاستشراق)، لكنه لم يدحضه في الحقيقة. أما المقال فيقوم على احتجاج ضعيف، بل ربما لا يستحق في الأحوال العادية أي نقد مفصّل، لكن بما أنه يُمثِّل حالة مدهشة معاصرة للمعالجة التي تنظر إلى اللغة كأنها سجن، واتسامه بافتراض بعض العلاقات الواضحة بشكل كاف، مما يجعل من الممكن إقامة الحجة ضدّها، وبما أنه ربما ساعد في إلباس هذه المعتقدات الزائفة ثوبًا من العلمية مما يجعلها عرضة للتصديق(٤).

فمثل هذا الزعم، وإنْ كان يُمثِّل نقدًا مُقولبًا ومختصرًا، إلا أنه يفتح الباب واسعًا لبحث العلاقة بين اقتصاد النظام اللغوي ومحدودية الدماغ البشري، وهي محدودية لا تنم عن شلل أو قصور بقدر ما تُشير إلى أن هنالك عملية توازن بين القدرة الذهنية

---

(١) يُنظَر: جستس، "محاسن العربية في المرآة الغربية"، ص٣٢٨، ٣٢٩.

(٢) يُنظَر: جستس، "محاسن العربية في المرآة الغربية"، ص٣٩٦.

(٣) جستس، "محاسن العربية في المرآة الغربية"، ص٤١٥.

(٤) يُنظَر: جستس، "محاسن العربية في المرآة الغربية"، ص٥٩.

وعدد الفصائل النحوية للغة الواحدة، فهذا التوازن يضع التعقيد اللغوي في موقع وسط بين أنظمة التواصل، وهو اعتدال يُشكِّل سِمّة مُثلى لاشتغال النظام اللغوي. وبناء على ذلك يُمكن بسط الإجابة عن سؤال: لماذا لا تحتوي اللغة الواحدة على جميع الفصائل النحوية؟ وكيف أن هذه المحدودية في الفصائل النحوية لم تمنع الأنحاء الطبيعية من أن تكون أنظمة مكتملة، ولم تمنع كذلك اللغة البشرية من ترميم ذاتها لتلبية حاجات الناطقين بها وفق عملية علاجية تلقائية تواكب سير اللغة في تطورها المنتظم.

وهي مسائل تُشكِّل الإجابة عنها صعوبة كبيرة وتحدِّيًا بالغًا للسانيات المعاصرة. وبالرغم من ذلك فإن ربط تلك المسائل بظاهرة سهولة اللغات وتوسِّط تعقيد نظامها قد يكون فيه شيء من إثارة مسألة صعوبة اللغة العربية وتقديم إجابات وافية تدحض مزاعم قصورها، والأمر هنا لا يتعلَّق بالدفاع عن العربية فحسب؛ ذلك أن الأسس والمبادئ التي تستند إليها الدراسة هي من مُعطيات اللسانيات العلمية التي أمدَّت البحث اللساني الحالي بأدوات منهجيّة صالحة لكل لغة قد تتعرض للنقد غير الموضوعي، فهنالك أوصاف غير علمية كثيرة أُطلقت على كثير من اللغات البشرية وفق تمييزات مختلفة.

وامتلاكنا في هذا الزمان لكثير من الحقائق العلمية المتعلقة بالمعرفة اللغوية يُحتِّم علينا أن نُعيد النظر في كثير من مسائل النقد اللغوي والأحكام التقييمية التي ترفضها اللسانيات العلمية اليوم رفضًا باتًّا، وخصوصًا أن القول بصعوبة اللغة العربية وقصور تركيبها ما يزال يُثار إلى يومنا هذا، وفي كتاب (محاسن العربية في المرآة الغربية) -كما ظهر في عرض الدراسة - دلائل وشواهد معاصرة بما لا يدع مجالًا للشك في أخذ المسألة والتعاطي معها على نحو جدّي. والناظر إلى مقال شوبي، كأحد الشواهد الصارخة، يُثبت بما لا يدع مجالًا للشك كيف يُروَّج لمثل هذه الأطروحات ويُعاد إحياؤها من جديد كلما ظُنّ أن مسألة تقييم اللغات وتفضيل بعضها على بعض قد انتهت وعفا عليها الزمن.

فمثل هذه المعتقدات التي أتى بها شوبي وغيره ما تزال تتردد إلى اليوم، فليس غريبًا

في الربع الأول من القرن الواحد والعشرين، أن تجد مقالًا لكاتب مشهور في صحفية عالمية سيّارة (الإندبندنت) يحمل عنوان: (هل يتعثّر تَقدُّم العرب بسبب لغتهم المتحجرة؟) فالعربية لدى (الكاتب الشهير!) مفروغ من تحجّرها، وموضع السؤال هو عن إمكانية تقدُّم العرب في ظل العربية (لسانهم الناطق)، والإجابة لديه هي أن "أحد أسباب تراجع العرب عن تفوّقهم العلمي هو اللغة العربية".

إن ظهور اللسانيات العلمية وترسُّخ أُسسها ومناهجها لم يقف حائلًا دون إطلاق أحكام تقييمية تصطلي بنار نقدها لغات كثيرة، فهنالك كثير من المعتقدات والآراء غير العلمية لا تزال تُمارس تأثيرها ونفوذها إلى اليوم. ومنذ منتصف ستينات القرن العشرين بدأ يظهر تيار لساني معاصر أُطلق عليه مصطلح: (اللسانيات الشعبية) Folk Linguistics[(١)]، وهو تيّار يُعنى بحديث غير اللسانيين عن اللغات وعن الشأن اللغوي، وهؤلاء غير المختصين ليسوا من العامّة أو ممن لا يُؤبه لأقوالهم، بل إن منهم الروائيين ونُقّاد الأدب ورجال الدولة والسياسة وكبار كُتّاب المقالات والصحف العالمية وغيرهم من كبار المثقفين وسادة المجتمعات.

(١) يُنظَر: روبنز، "موجز تاريخ علم اللغة في الغرب"، ص١٥؛ جون كالفيه، "إيكولوجيا لغات العالم"، ص١٩٢.

الخاتمة

وهكذا في نهاية هذه الدراسة نكون قد أتينا على ذكر أغلب جوانب مفهوم الكمال اللغوي في تاريخ الدرس اللساني، وقد دخلت فكرة (الكمال اللغوي) –كمصطلح مرتبط بمسائل الفن والذوق – من تاريخ الأدب، وهو ما أدخل في مناقشة مسألة قصور اللغات عنصرًا ذاتيًّا غير موضوعي من شأنه أن يُزيّفها من أساسها؛ إذ يجعلها مسألة من مسائل الذوق التي لا يمكن المنازعة فيها، فلا نزاع في الذوق كما يُقال. وقد تبيّن أن جميع اللغات الطبيعية من أي جانب تناولتها تجدها مكتملة، فجميع البشر يمتلكون لغات كاملة لتلبية احتياجاتهم، وأي قول بخلاف ذلك لا يعدو أن يكون قولًا زائفًا وحكمًا تعسفيًّا لا يملك أي دليل علمي يسنده. وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

١. إن تناول مزاعم القول بقصور العربية ودحضها يستند إلى أدوات منهجية وضوابط علمية تصلح لتكون مبادئ وأُسس عامة لإسقاط مقولة القصور عن جميع اللغات من أساسها، فدحضُ تلك الفرية عن العربية هو الباعث الأول لإنجاز هذه الدراسة، ولكن حق الرد وحقيقته يُمكن أن يُدفَع بهما لنقض مقولة القصور عن كل لغة قد تتعرَّض للانتقاص من كمالها.

٢. إن الحديث عن الجانب الفكري لمفهوم الكمال اللغوي، قد جاء بعد التعصب العرقي للغة الإغريقية زمن اليونان القديمة. وقد برز الاتجاه العقلي الذي يتزعّمه ديكارت ليدحض هذه المقولة، ويرى أن اللغات جميعها قادرة على التعبير عن أدق الأفكار، فليس هنالك لغة وصلت حدًّا من العجز والقصور بحيث لا تفي بمتطلبات الفكر، فاللغات كلها كاملة من هذا الجانب. فلغة التفكير واحدة لدى البشر، والتنوّع السطحي في لغة الكلام لا يؤثّر في السمة الجوهرية للكمال اللغوي.

٣. ليس هنالك ارتباط لغوي بين مفهوم الكمال وأفكار التقدُّم والتراجع، فالكمال

اللغوي لا يرتبط بأصل قديم وليس هو غاية تُنشد في شكل جديد، وإنما يرتبط مفهوم الكمال بفكرة الانتظام والتوازن، فاللغة من حيث شكلها منتظمة في كل أطوارها وأزمانها، فليس هنالك ارتقاء وليس هنالك اضمحلال، هنالك الانتظام والتوازن فحسب.

٤. يقتضي الجانب النظامي لمفهوم الكمال اللغوي أن يكون هنالك نمطان أساسيان، هما (اللغة) و(الكلام)، فاللغة تُمثِّل ذلك النظام الذي يربط الوحدات اللغوية فيما بينها بعلاقات تُشكِّل بنية متكاملة، والكلام يُمثِّل الأداء الناقص غير المتجانس لممارسات الأفراد. وكون الكلام ممارسة ناقصة وغير متجانسة لا يؤثِّر في حقيقة أن اللغة نسق بنيوي متكامل. فالكمال اللغوي ليس خاصًّا بلغة معينة أو بأصل لغوي قديم أو جديد أو بثقافة دون أخرى، وإنما بجميع اللغات؛ فاللغة الواحدة هي كلٌّ في حدّ ذاتها، وهي نظام متكامل خاصيته الأساسية هي استقلاليته.

٥. لم تضع اللسانيات العلمية المعاصرة بمناهجها ومبادئها المتعددة حدًّا لانتشار المعتقدات الشعبية والآراء اللغوية غير المختصة، ولعل من أبرز أسباب ذلك هو انغلاق اللسانيين على أنفسهم وتجاهلهم للأثر الكبير الذي يُحدثه كلام عامة الناس عن اللغات، فالحديث عن كمال اللغات وقصورها أو صعوبتها وسهولتها أو وضوحها وتعقيدها ... إلخ، كلها أحاديث رائجة تجد هوى مستطابًا وسرعة انتشار تفوق أي حديث علمي مختص.

المصادر والمراجع:

أتكيسن جين، "اللغة والعقل (اللغويات النفسية)"، ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب: (الموسوعة اللغوية)، المجلد الثاني (مجال اللغة الأوسع)، (ط١، الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤٢١هـ).

إفيتش مليكا، "اتجاهات البحث اللساني". ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، (ط١، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م).

بارتشت بريجيته، "مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي". ترجمة: سعيد بحيري، (ط١، القاهرة: مؤسسة المختار، ٢٠٠٤م).

بافو ماري آن وسرفاتي جورج إليا، "النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية". ترجمة: محمد الراضي، (ط١، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢م).

بنكر ستيفن، "الغريزة اللغوية (كيف يبدع العقل اللغة؟)"، تعريب: حمزة قبلان المزيني، (ط١، الرياض: دار المريخ للنشر، ٢٠٠٠م).

تشومسكي نعوم، "بنيان اللغة". ترجمة: إبراهيم الكلثم، (ط١، بيروت: جداول، ٢٠١٧م).

تشومسكي نعوم، "اللسانيات الديكارتية - فصل في تاريخ الفكر العقلاني". ترجمة: حمزة قبلان المزيني، (ط١، عمّان: دار كنوز المعرفة، ٢٠٢٢).

جستس ديفيد، "محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية". ترجمة: حمزة قبلان المزيني، (ط١، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٥هـ).

حجاج كلود، "إنسان الكلام (مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية)". ترجمة: رضوان ظاظا، (ط١، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٣م).

ابن حزم علي بن أحمد (ت:٤٥٦هـ)، "الإحكام في أصول الأحكام". تقديم: إحسان عباس، (ط١، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣م).

دويتشر غاي، "عبر منظار اللغة (لِمَ يبدو العالم مختلفًا بلغات أخرى؟)". ترجمة: حنان عبد المحسن مظفر، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة (٤٢٩)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٥م).

ديكرو أوزوالد وسشايفر جان ماري، "القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان". ترجمة: منذر عياشي، (ط١، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٣م).

روبنز روبرت هنري، "موجز تاريخ علم اللغة في الغرب". ترجمة: أحمد عوض، (سلسلة عالم المعرفة (٢٢٧)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٧م).

سامسون جفري، "مدارس اللسانيات (التسابق والتطور)". ترجمة: محمد زياد كبة، (ط١، الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤١٧هـ).

فندريس جوزيف، "اللغة". ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، (ط١، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤م).

فيكوتسكي ليف، "الفكر واللغة (النظرية الثقافية التاريخية)"، ترجمة: عبد القادر قنيني، (ط١، الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ٢٠٠٣م).

كالفيه جون، "إيكولوجيا لغات العالم". ترجمة: باتسي جمال الدين، (ط١، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤م).

كالفي لويس جان، "حرب اللغات والسياسات اللغوية"، ترجمة: حسن حمزة (ط١، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨م).

كلر جوناثان، "فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)". ترجمة: عز الدين إسماعيل، (ط١، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٠م).

كولماس فلوريان، "اللغة والاقتصاد". ترجمة: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة (٢٦٣)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠م).

لو فيفن، "اللغة ودارسوها (تاريخ اللغويات)". ترجمة: محيي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، ضمن كتاب (الموسوعة اللغوية)، المجلد الثالث (بعض المظاهر الخاصة باللغة)، (ط١، الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤٢١هـ).

ليونز جون، "اللغة واللغويات". ترجمة: محمد إسحاق العناني، (ط١، عمّان: مؤسسة رلي للنشر، ١٩٩١م).

مارتان روبير، "مدخل لفهم اللسانيات". ترجمة: عبد القادر المهيري، (ط١، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٧م).

مارتنيه أندريه، "وظيفة الألسن وديناميتها". ترجمة: نادر سراج، (ط١، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩م).

مونان جورج، "سوسير أو أصول البنيوية"، ترجمة وتقديم: جواد بنيس، (ط١، بيروت: مؤسسة الرحاب الحديثة، ٢٠١٦م).

مونتغمري سكوت، "هل يحتاج العلم إلى لغة عالمية – اللغة الإنجليزية ومستقبل البحث العلمي". ترجمة: فؤاد عبد المطلب، سلسلة عالم المعرفة (٤١٩)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٤م).

هاريس روي وتيلر تولبيت، "أعلام الفكر اللغوي (التقليد الغربي من سقراط إلى سوسير)". تعريب: أحمد شاكر الكلابي، (ط١، بنغازي: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٤م).

Bibliography

Aitchison, Jean. "Language and Mind (Psycholinguistics)", translated by: Muhyiddin Hamidi and Abdullah Al-Humaidan, in the book: (Linguistic Encyclopedia), Volume Two (The Wider Field of Language), (1st edition, Riyadh: King Saud University, 1421 AH).

Ivic Milica. "Trends in Linguistic Research", Translated by: Saʿd Maslouh and Wafa Fayed, (1st edition, Cairo: Supreme Council of Culture, 2000).

Brigritte, Bartschat. "Linguistic Methods from Hermann Powell to Noam Chomsky", Translated by: Saʿeed Beheiry, (1st ed., Cairo: Al-Mukhtar Foundation, 2004).

Pavo Mary Ann and Sarfaty George Elia, "Major Linguistic Theories from Comparative Grammar to Pragmatics", Translated by: Muhammad Al-Radi, (1st edition, Beirut: Arab Organization for Translation, 2012).

Pinker Stephen, "The Linguistic Instinct (How Does the Mind Create Language?)", Arabized by: Hamza Qablan Al-Muzaini, (1st ed., Riyadh: Mars Publishing House, 2000 AD).

Chomsky, Noam. "The Structure of Language", Translated by: Ibrahim Al-Kaltham, (1st edition, Beirut: Jadaul, 2017).

Chomsky, Noam. "Cartesian Linguistics – A Chapter in the History of Rational Thought", Translated by: Hamza Qablan Al-Muzaini, (1st edition, Amman: Dar Treasures of Knowledge, 2022).

Justice, David. "The virtues of Arabic in the Western mirror or the significance of form in Arabic in light of European languages". Translated by: Hamza Qablan Al-Muzaini, (1st edition, Riyadh: King Faisal Center for Research and Islamic Studies, 1425 AH).

Hajjaj Claude, "Human Speech (A Linguistic Contribution to the Human Sciences)", Translated by: Radwan Zaza, (1st edition, Beirut: Arab Organization for Translation, 2003).

Ibn Hazm Ali bin Ahmed (d. 456 AH), "Al-Ahkām fi Usul Al-Ahkām". foreword by: Ihsan Abbas, (1st edition, Beirut: New Horizons House, 1983).

Deutscher Guy, "Through the Lens of Language (Why Does the World Look Different in Other Languages?"). Translated by: Hanan Abdel Muhsin Muzaffar, (Kuwait: World of Knowledge Series (429), National Council for Culture, Arts and Literature, 2015).

Decreux Oswald and Schaefer Jean-Marie, "New Encyclopedic Dictionary of Linguistics". Translated by: Mundhir Ayashi, (1st

edition, Beirut: Arab Cultural Center, 2003).
Robbins Robert Henry, “A Brief History of Linguistics in the West”. Translated by: Ahmad Awad, (The World of Knowledge Series (227), Kuwait: National Council for Culture, Arts and Literature, 1997).
Samson Jafri, “Schools of Linguistics (Rivalry and Evolution).” Translated by: Muhammad Ziyad Kubba, (1st edition, Riyadh: King Saud University, 1417 AH).
Vendris, Joseph, “Language”. Translated by: Abdel Hamid Al-Dawakhli and Muhammad Al-Qassas, (1st edition, Cairo: National Center for Translation, 2014).
Vygotsky, Lev. “Thought and Language (Historical Cultural Theory)”, translated by: Abdelkader Qanini, (1st edition, Casablanca: Africa East, 2003).
Calvet John. “The Ecology of the World’s Languages”. Translated by: Patsy El-Din Gamal, (1st ed., Cairo: Supreme Council of Culture, 2004).
Calvi, Louis Jean, “The War of Languages and Linguistic Policies”, translated by: Hassan Hamza (1st edition, Beirut: Arab Organization for Translation, 2008).
Collier, Jonathan. “Ferdinand de Saussure (The Origins of Modern Linguistics and Semiotics)”. Translated by: Ezz El-Din Ismail, (1st edition, Cairo: Academic Library, 2000).
Colmas Florian. “Language and Economics”. Translated by: Ahmad Awad, World of Knowledge Series (263), (Kuwait: National Council for Culture, Arts and Literature, 2000).
Le Viven. “Language and its Students (History of Linguistics)”. Translated by: Muhyiddin Hamidi and Abdullah Al-Humaidan, in the book (The Linguistic Encyclopedia), Volume Three (Some Specific Appearances of the Language), (1st edition, Riyadh: King Saud University, 1421 AH).
Lyons, John, “Language and Linguistics”. Translated by: Muhammad Ishaq Al-Anani, (1st edition, Amman: Rally Publishing Company, 1991).
Martin Robert, “An Introduction to Understanding Linguistics”. Translated by: Abd al-Qādir Al-Muhairi, (1st edition, Beirut: Arab Organization for Translation, 2007).
Martinet Andre. “The Function and Dynamics of Tongues”. Translated by: Nadir Siraj, (1st edition, Beirut: Arab Organization for

Translation, 2009).

Monan George, “Saussure or the Origins of Structuralism”. translated and presented by: Jawad Bennis, (1st edition, Beirut: Al-Rehab Modern Foundation, 2016).

Montgomery Scott. “Does Science Need a Universal Language – English and the Future of Scientific Research”. Translated by: Fouad Abdel Muttalib, World of Knowledge Series (419), (Kuwait: National Council for Culture, Arts and Literature, 2014).

Harris Roy and Tyler Tolbit, “Figures of Linguistic Thought (The Western Tradition from Socrates to Saussure)”. Arabization: Ahmad Shakir Al-Kalabi, (1st edition, Benghazi: United New Book House, 2004).

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

١٣٨١

1961

The Islamic University Journal of Arabic Language and Literature

Apr - Jun
2024

Issue
12